جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

أثر السياسة الإنفاقية في الجزائر على النمو الإقتصادي

دراسة تحليلية قياسية 1990–2014

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : مالية

إعداد الطالبة : الأستاذة المشرفة :

خيـرات منـال ساجي فـاطيمـة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : .....

السنة الجامعية : 2015–2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقديـــر

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء

و المرسلين سيدنا محمد عليه صلى الله عليه و سلم

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذة الفاضلة "**ساجي فاطمة**" التي أشرفتني بقبولها و المتابعة و الإشراف على هذه المذكرة و التي لمست منها كل العناية و الإهتمام إذ لم تبخل عني بنصائحها القيمة و توجيهاتها النيرة

و أتقدم بوافر التقدير و عظيم الإمتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول تقييم و تقويم هذا العمل و أشكر أيضا الأستاذ "**عقبي لخضر**" على تعاونه و مساعدته و مساعدته لي في الجانب القياسي و إلى كل عمال مكتبة **–ابن خلدون–**

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد و كل من بذل معي جهدا و وفر لي وقتا ونصح لي قولا أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

الملّخص

مع تطور الدولة في الحياة الإقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر و أصبحت الأداة و الوسيلة التي تستعملها الحكومة في التأثير الإيجابي على النشاط الإقتصادي ، و بذلك أصبحت تحتل المكانة البارزة في إقتصاديات الدول .

يعد الإنفاق العام أحد أبرز محركات الإقتصاد الوطني الذي يسعى لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ، على رأسها النمو الإقتصادي ، وذلك باعتباره من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الإقتصادي و يبين مستوى التقدم ، وكان الهدف من أهم النظريات و النماذج هو توضيح أثر الإنفاق العام الذي يمر عبر عدد من المتغيرات الإقتصادية حتى يؤثر على النمو الإقتصادي ، و انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" فإن الإنفاق العام (الطلب الحكومي) يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي ، فأصبح النمو الإقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الدول ، حيث تتميز أغلب الدول المتقدمة بمعدلات نمو إقتصادية مرتفعة عكس الدول النامية التي تتميز بمعدلات نمو منخفضة جدا .

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية مأخذه العقيد من التعقد ، حيث أن تزايد حجم النفقات الجزائرية هو ظاهرة مستمرة بسبب ازدياد الدولة بالوظائف العامة و انخفاض قيمة الدينار الجزائري و زيادة عدد السكان ، فهي كغيرها من الدول النامية بحاجةإلى تحقيق نمو إقتصادي لتقليل الإعتماد على المورد الرئيسي للنمو الإقتصادي (قطاع المحروقات) ، فقامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية فتبنت سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و كان الهدف من ذلك تنشيط الإقتصاد الوطني و رفع معدلات النمو الإقتصادي .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق العام ، النمو الإقتصادي ، الإنفاق الحكومي ، الإنحدار المتعدد

الفهرس

فـهرس المحتويـات

المحتـويــات	الصفحـة
شكـر و تقديـر	-
الملخـص	-
فهـرس المحتويــات	-
قائـمـة الجـداول و الأشكال	-
المقـدمـة	-
الفصــل الأول: **النققـات العـامـة فـي الفكـر الإقتصـادي**	
تـمهيـد الفصـــل :	09
المبحـث الأول : الإطـار المفاهيمي للنفقات العامة	10
المطلب الأول : ماهيـة النفقـات العامـة	10
المطلب الثاني : أركـان و خصـائـص النفقات العامة	11
المطلب الثالث : تقسيمات النفقات العامة	16
المبحث الثاني : تطور النفقات العامة	23
المطلب الأول : النفقات العامة في الفكر الكلاسيكي	23
المطلب الثاني : النفقات العامة في الفكر الكينزي	25
المطلب الثالث : النفقات العامة في الفكر الحديث	28
المبحث الثالث : زيادة النفقات العامة و أثارها	30
المطلب الأول : أسباب زيادة النفقات العامة	30
المطلب الثاني : أثار النفقات العامة	34
المطلب الثالث : حدود و ضوابط النفقات العامة	39
خلاصة الفصل	44

الفصل الثاني : **الإنفاق العام (السياسة الإنفاقية) في نماذج النمو**	
تمهيـد الفصـل :	46
المبحث الأول : دلالات النمو الإقتصادي	47
المطلب الأول : مفهوم النمو الإقتصادي	47
المطلب الثاني : عناصر و مقاييس النمو الإقتصادي	48
المطلب الثالث :تقدير و قياس النمو الإقتصادي	51
المبحث الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي	54
المطلب الأول : نظريات و نماذج النمو في الفكر الكلاسيكي	54
المطلب الثاني : نظريات و نماذج النمو في الفكر الكينزي	59
المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو النيوكلاسيكي	60
المبحث الثالث : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الإقتصادي	63
المطلب الأول : أثر الإنفاق العام على النمو PIB في المدى القصير في نموذج إقتصادي مغلق (IS-LM)	63
المطلب الثاني : أثر الإنفاق على النمو PIB في المدى القصير في نموذج إقتصادي مفتوح (منديل-فليمنغ)	66
المطلب الثالث : الإنفاق على النمو PNB في المدى الطويل (نموذج بارو)	68
خلاصة الفصل	74

الفصل الثالث : **دراسة تحليلية قياسية للسياسة الإنفاقية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر** **خلال الفترة 1990-2014**	
تمهيد الفصل :	76
المبحث الأول : دراسة تحليلية للإنفاق العام و النمو	77
المطلب الأول : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر	77
المطلب الثاني : تطور مؤشرات التوازن الداخلي	81
المطلب الثالث: تطور مؤشرات التوازن الخارجي	85
المبحث الثاني : تقديم الإقتصاد الإقتصادي	89
المطلب الأول : ماهية الإقتصاد القياسي	89
المطلب الثاني : تقديم النماذج الإقتصادية القياسية	92
المطلب الثالث : تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد	94
المبحث الثالث : تحليل قياسي للأثر بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي في الجزائر	97
المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية	97
المطلب الثاني : تقدير النموذج	106
المطلب الثالث : إختبار معنوية المعاملات	109
خلاصة الفصل	111
الخـاتمة	113
قائمة المراجع	118

الجـــداول :

الرقم	إســم الجـــدول	الصفحـة
03-01	تطور النفقات العمومية في الجزائر 1990-2014	77
03-02	تطور معدلات البطالة و التضخم 1990-2014	82
03-03	تطور رصيد ميزان المدفوعات و رصيد الميزان التجاري في الجزائر 1990-2014	85
03-04	تغيرات النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي ، نفقات التجهيز ، نفقات التسيير	97
03-05	تطور كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي ، نفقـات التجهيـز و نفقات التسيير	99
03-06	دراسة إستقرارية سلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام	101
03-07	دراسة إستقرارية سلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي بطريقة الفروقات	102
03-08	دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التجهيز	103
03-09	دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التجهيز بطريقة الفروقات	104
03-10	دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التسيير	105
03-11	دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التسيير بطريقة الفروقات	106

الأشكـــال

الـرقـــم	إســـــم الشكـــــل	الصفحـــة
01	تقسـم النفقـات العـامـــة	20
02-01	أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني في نموذج IS-LM	64
02-02	أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مـرن	67
02-03	أثر زيادة الإنفاق العام في ظـل نظام سعر صرف ثـابـت	68
03-01	تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1990-2014	79
03-02	تطور حجم نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 1990-2014	80
03-03	تطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي 1990-2014	81
03-04	تطور معدلات البطالـة في الفترة من 1990 – 2014	84
03-05	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2014	85
03-06	تطور ميزان المدفوعات 1990-2014	88
03-07	تطور الميزان التجاري 1990-2014	89

.

المقدمة

المقدمـــة

تعد السياسات الإقتصادية خيارا إستراتيجيا لكل دول العالم المتقدة أو النامية على حد سواء. و تبرز الأهمية البالغة لموضوع السياسات الإقتصادية من خلال الأهداف التي تسعى إلى تجسيدها على أرض الواقع و التي تكمن إجمالا في تحقيق أبعاد تنموية شاملة داخل أي بلد. تساهم في توفير الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية لأفراد المجتمع ، و هذه الأخيرة تعتبر من أهم الآليات الكفيلة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة .

فالدول النامية تسعى إلى تمتين إقتصادياتها في ظل الحراك الكبير الذي تعرفه الساحة الإقتصادية الدولية ، من خلال تجسيد حضورها و مشاركتها في الحياة الإقتصادية ، إما بسن قوانين و أطر تنظم النشاط الإقتصادي و تعطي الإتجاه العام للسياسة الإقتصادية حتى يتحقق ما يعرف بالإستقرار الإقتصادي. أو بمساهمتها الفعلية في الإقتصاد متمثلة في مختلف أوجه الإنفاق العام .

تعتبر السياسة المالية جزءا مهما من السياسة الإقتصادية فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الإقتصادي ، فحسب الفكر المالي الذي هو محصلة لأفكار "كينز" نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق العام و اعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لإستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي و بالتالي النمو الإقتصادي الذي يمثل إحدى الإهتمامات الكبرى للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء ، حيث أن رواد المدارس الإقتصادية جدوا في تطوير نماذج و نظريات تساهم في تفسيره و تبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه ، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الإقتصادي على المدى البعيد كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد و الإبتكار و كذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تساح بدفع عجلة النمو الإقتصادي ، أما سولو فقد صاغ نموذج النمو الإقتصادي في المدى الطويل بإدخال تطور العنصر التكنولوجي و تبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد و على غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي (خاصة نموذج بارو) الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام و كذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الإقتصادي في المدى الطويل .

و على اعتبار أن الإقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الإقتصاد العالمي ، كونه يتأثر و يؤثر فيه بطريقة أو بأخرى . سعى هو الآخر لتحسين اقتصاده انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف نواحي الإقتصاد خصوصا مع بداية الألفية الثالثة حيث انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط و ذلك عبر برامج الإستثمار العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها .

و يكون تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر إذ أنه في إطار التحليل الديناميكي و الذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الإقتصادية ، فإن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الإقتصادية حتى يؤثر على النمو الإقتصادي ، و بالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي .

1- الإشكالية :

تظهر ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كما يلي :

فيما تتمثل الآثار التي يخلقها الإنفاق على النمو الإقتصادي؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة بعض الأسئلة الفرعية :

- ✓ هل أن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي هي علاقة وحيدة الإتجاه ؟
- ✓ ما هي المتغيرات الإقتصادية التي من خلالها يمر أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي ؟
- ✓ هل للإنفاق العام أثر إيجابي أم سلبي على النمو الإقتصادي في المدى البعيد ؟

2- فرضيات البحث:

- ✓ تشكل السياسة الإنفاقية آلية لتفعيل العملية التنموية و إشاعة الإستقرار الإقتصادي و تحقيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد في توزيع الدخول و الثروات .
- ✓ السياسات الحكومية هي التي تتحكم في النفقات العامة.

3-أسباب إختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية :

أ- الأسباب الذاتية :

تتمثل فيما يلي :

✓ الرغبة الذاتية و الميل الشخصي .

✓ يندرج في إطار تخصصي.

✓ تشجيع المشرف على هذا الإختبار عزز لي الخوض فيه .

ب-الأسباب الموضوعية :

يمكن إبرازها في النقاط التالية :

✓ يعتبر النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الإقتصادي و يبين مستوى التقدم ، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها و لا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له و من بينها الإنفاق العام .

✓ محاولة إظهار ما إذا كانت النفقات العمومية تلعب دورا في تحقق النمو الإقتصادي بالجزائر ، أم أن النمو هو المحفز على الإنفاق العام.

✓ محاولة تسليط الضوء على الإهتمام المتزايد بسياسة الإنفاق العمومي خصوصا خلال فترة تحسن الوضعية المالية للجزائر و انعكاسها على النمو الإقتصادي .

4- أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا البحث في الإعتبارات التالية :

✓ تعتبر مسألة تحقيق النمو الإقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الإقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادته و إستمراره .

✓ التأكيد على الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الإقتصادي .

✓ يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية و من بينها الجزائر ، إذ يساهم في تمويل النشاط الإقتصادي و تحقيق النمو .

✓ تطبيق مختلف أدوات القياس الإقتصادي من اختبارات وطرق تقديم على معطيات معينة للإقتصاد الجزائري .

5- الهدف من الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى :

✓ تحليل الجوانب الإقتصادية لسياسة الإنفاق العام بداية بإبراز أهمية النفقات العامة التي تحفز النمو الإقتصادي باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للقيام بدورها على أحسن وجه .

✓ تبيان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر .

✓ إبراز أهمية النمو الإقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الإقتصادية السائدة .

✓ توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق في تحقيق النمو الإقتصادي .

6- حدود الدراسة :

حدد الإطار المكاني للدراسة في الجزائر ، أما الإطار الزماني فيتحدد في الفترة الممتدة ما بين (1990-2014) و تم اختيار هذه الفترة على أساس المعطيات السنوية المتوفرة التي تعبر عن معطيات سنوية تمثل تطور كل من نفقات التسيير ، نفقات التجهيز ، إذ تتوفر هذه المعطيات لدى هيئات رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات.

7- المنهج المتبع:

المنهج الوصفي: لدراسة الجانب النظري في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من الإنفاق العام و النمو الإقتصادي و التحاليل المرتبطة بهما .

المنهج التحليلي: القياسي المتمثل أساسا في إستعمال أدوات القياس الإقتصادي في الجزائر .

8- أدوات البحث:

اهتمت العديد من الدراسات القياسية بأثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي و نذكر منها :

- ✓ البحث المكتبي من خلال التطرق لمختلف الكتب و المجلات و الملتقيات ... الخ .
- ✓ البحث المعلوماتي عن طريق شبكة الأنترنيت من خلال تصفح المواقع الإلكترونية .
- ✓ النصوص القانونية .
- ✓ المذكرات التي تتعلق بموضوع البحث .
- ✓ استعمال أسلوب التحليل و التعليق على مختلف الجداول و الأشكال البيانية .
- ✓ البرنامج الإحصائي Eviews 8 بغرض الحصول على نتائج جيدة .

9- الدراسات السابقة :

لقد اعتمدنا في دراستنا على العديد من المذكرات و التي يمكن عرضها على النحو التالي :

- ✓ **دراسة مقراني محمد 2014**: " أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر" لقد ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية... ما هو أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر ؟ ومن بين ما وصل إليه الباحث توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة و معدل التضخم في الجزائر ، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار .
- ✓ **دراسة طاوش قندوسي 2013**: "تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970-2012)" و لقد ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية ... ما مدى تأثير حجم الإنفاق الحكومي (النفقات العمومية) على النمو في الجزائر ؟ ومن بين ما وصل إليه الباحث أن التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على القطاع الخاص كان إيجابيا و له دلالة إحصائية ، أما تأثير النفقات العمومية الإجمالي فكان له تأثير سلبي .
- ✓ **دراسة بودخدخ كريم 2009**: "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009" لقد ركزت هذه الدراسة على الإشكالية التالية ... ما هي مكونات الإنفاق التي ترتبط إيجابا مع النمو الإقتصادي ؟ تم تحقيق عدة نتائج في هذه الدراسة حيث يؤثر الإستهلاك العام على النمو

الإقتصادي بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، إذ أن الأول أين ينخفض فيها الوعي المصرفي وتقل فيها درجة تطور الأسواق المالية ، فإن زيادة الإستهلاك العام لا ينتج عنها إزاحة الإستهلاك الخاص لعدم توجه الأفراد إلى الإستثمار في السوق المالي ، بخلاف الدول المتقدمة و التي يعتبر فيها الإستهلاك العام بديلا للإستهلاك الخاص الذي يزاح نتيجة توجه الأفراد إلى الإستثمار في السوق المالي .

10- صعوبات البحث :

- ✓ قصر مدة إجراء البحث .
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات المتعلقة بفترة الدراسة .
- ✓ صعوبة التعامل مع البرنامج الإحصائيي Eviews 8 .

11- هيكل الدراسة :

بغية الوصول إلى أهداف البحث و التأكد من صحة الفرضيات المطروحة ، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول ، ففي الفصل الأول و الثاني تعرضنا للجانب النظري حاولنا فيه التركيز على المفاهيم النظرية للنفقات العامة و النمو الإقتصادي حيث تضمن :

الفصل الأول : يتعلق بالنفقات العمومية و تطورها في الفكر الإقتصادي ، قمنا بدراسته من خلال ثلاث مباحث ، تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية ، أركانها و خصائصها و تطورها في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث فيهتم بزيادة النفقات العمومية وآثارها الإقتصادية .

الفصل الثاني : يتضمن الإنفاق العام في نماذج النمو ، حيث قمنا بتحليله من خلال ثلاثة مباحث وضحنا في المبحث الأول دلالات النمو الإقتصادي ، ثم أهم النظريات و النماذج التي تستمد إليها التيارات الفكرية في المبحث الثاني لنبرز أثر السياسة الإنفاقية على النمو في المبحث الثالث .

الفصل الثالث : سنحاول من خلاله القيام بدراسة تحليلية قياسية للسياسة الإنفاقية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، لذلك يتفرع إلى ثلاثة مباحث يحلل ضمن المبحث الأول تطور النفقات العامة و النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، لنورد تقديم الإقتصاد القياسي في المبحث الثاني تساعد على القيام بتحليل قياسي للأثر بين الإنفاق العام و النمو

الإقتصادي في الجزائر المبحث الثالث .

الفصل الأول :

النفقات العامة في الفكر الإقتصادي

المبحث الأول : الإطـار المفاهيمي للنفقات العامة

المبحث الثاني : تطور النفقات العامة

المبحث الثالث : زيادة النفقات العامة و أثارها

– تمهيـــد الفصل –

لقد تزايد الإهتمام بالنفقات العامة نظرا لتطور مفهوم الدولة و إسهامها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ، إذ كانت نظرة التقليديين أمثال دافيد ريكاردو و جون استوارت ميل و ألفريد مارشال كمية تهتم بتحديد حجمها و كيفية صرفها ، بغض النظر عن الأثار الناجمة عنها للنفقات العامة نظرة لاقتناعهم بحيادها و إيمانا منهم بقدرة السوق على تحقيق التوازن دون اللجوء إلى عوامل خارجية بما فيها الدولة التي حصرت وظيفتها الرئيسية في توفير الأمن ، صيانة المنشآت و تحقيق العدالة

و لم تتغير هذه النظرة إلى النفقات العمومية إلا بعد حدوث أزمات اقتصادية متكررة مع مطلع القرن العشرين و عجز قوى السوق في إحداث التوازن ، بالإضافة إلى تطور الفكر الإقتصادي الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية لإستحالة حدوث التوازن دونها .

مما سبق يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي :

ما المقصود بظاهرة تطور النفقات العامة في الفكر الإقتصادي ؟

و للإجابة على هذا التساؤل قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنفقات العامة .

المبحث الثاني : تطور النفقات العامة .

المبحث الثالث : زيادة النفقات العامة و آثارها .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنفقات العامة

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع و إشباع حاجاته العامة تلجأ إلى الإنفاق العام و الذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة ، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحقيق نفقاتها العامة بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة و مدى تأثيرها على النشاط الإقتصادي .

المطلب الأول : ماهية النفقات العامة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى عرض مختلف تعاريف النفقة العامة وحيث نذكر منها :

النفقات العامة : " هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص علم بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة و تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية "[1]

النفقة العامة : " هي مبلغ من المال تخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة"[2]

النفقة العامة : " هي تلك المبلغ المالي التي تقوم بصرفه السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة ،كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"[3]

النفقة العامة : " هي عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقا أهدافها "[4]

النفقة العامة : " مبلغ من النقود يقوم بدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام"[5]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي :

" النفقات العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخصا عاما بقصد تحقيق منفعة عامة "

---

[1] علي خليل سليمان أحمد اللوزي ، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، 2000، ص 11.

[2] عبد المنعم فوزي ، "**المالية العامة و السياسة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، 1971، ص 41.

[3] محمد عباس محرزي ، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 65.

[4] جهاد سعيد خصاونة ، " **علم المالية العامة و التشريع الضريبي** "، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2010، ص 29.

[5] السعيد عبد المولى ، "**المالية العامة**" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1975 ، ص 57.

المطلب الثاني : أركان و خصائص النفقات العامة

للنفقات العمومية أركان و خصائص اقتصادية ، إجتماعية و قانونية تميزها عن النفقات الأخرى:

1- أركان النفقات العامة

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص أنها ذات أركان ثلاث هي :

1-1 النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي : و هـذا يعني أن الشكـل النقـدي للنفقـة العامــة أصبـح هو الشكل المقبول ، و تحتاج الدولة أو أحد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية أو منح الإعانات و المساعدات بأشكالها المختلفة.[1]

و استنادا إلى ذلك ، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها كأن تلجأ إلى الإستلاء الإجباري على الأموال و سلع الخواص دون التعويض ، أو تلزم الأفراد القيام بالأعمال دون أن تدفع لهم الأجر ، و ما يطلق عليه بالسخرة أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة .

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الإقتصادي ، أهمها :[2]

أ- الإنتقال من الإقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة تمثل المعاملات بعد اندثار نظام المقايضة .

ب- إنتشار الأفكار الديمقراطية و تخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة و الإستيلاء الجبري).

ج – محاولة تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

---

[1] محمد عباس محرزي ، "**اقتصاديات المالية العامة** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

[2] مقالة بعنوان ، "**المحاسبة الحكومية للنفقات العامة**" ، أطلع عليها يوم 22/02/2016 بتوقيت 16:09 مأخوذة من الموقع الإلكتروني ، www.ali ahmed ali.com/forum/9448-العامة-النفقات-الحكومية-المحاسبة-14/المتخصصة-المنشآت-المحاسبة-قسم

د– تسيير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها و من الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية .

2–1 صدور النفقة العامة عن شخص عام : لكي تعد النفقة العامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة ، أي الأشخاص الإدارية العامة و على رأسها الدولة و المؤسسات المتبقية عنها كالهيئات العامة الوطنية ، الإدارة المحلية (الولايات و البلديات) و الأشخاص المعنوية الأخرى.[1]

و على هذا فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة ، طبيعية أو اعتبارية ، لا تعتبر نفقة عامة حتى و لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام . مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة . فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما ، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة و ليست عامة بالرغم من عمومية الهدف ، و من ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص .

أ– المعيار القانوني و الإداري : يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحد طبيعة النفقة و ما إذا كانت عامة أم خاصة ، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام ، الشخص المعنوي العام ، و هي الدولة و الهيئات العامة القومية و المحلية و المؤسسات العامة . و تعتبر نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد و الشركات و الجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص و يستند أصحاب هذا الرأي ، إلى إختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص ، أي أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة ، و يعتمد في ذلك على القوانين و القرارات الإدارية ، أي على سلطة الأمر بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة ، التي تعتمد على التعاقد و مبدأ المساواة بين المتعاقدين .[2]

يتفق هذا المعيار القانوني و الإداري مع الفكر التقليدي ، الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة التي يجب أن يكون دورها في أضيق الحدود ، و القيام بالوظائف التقليدية المحددة ، و هي الأمن الخارجي و الأمن

[1] محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلا ، **"المالية العامة"** ، دار العلوم ، عنابة ، 2003 ، ص 24 .

[2] Maurice Duverer, "finances publique" , 7e édition mise a jour, paris : presseses universitaires de france,1971, pp 48-50 .

الداخلي و العدالة و بعض المرافق العامة ، و بذلك تحقق إنتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة ، حيث يمتد نشاط الدولة ليشمل كثيرا من أوجه النشاط ، التي كانت تدخل فيما مضى ضمن نشاط الشخص المعنوي الخاص ، كالإنتاج و التوزيع.

لقد أصبح المعيار القانوني و الإداري غير كاف للتمييز بين التفقات العامة و النفقات الخاصة و قاصرا على مجاراة الواقع العملي و التطور الذي لحق بالحياة الإقتصادية و الإجتماعية . و ذلك لإنهيار الأساس الذي يقوم عليه ، و هو اختلاف طبيعة نشاط الدولة عن نشاط الأفراد . لذا اقترح بعض الكتاب الماليين المعيار الثاني و هو المعيار الوظيفي .

ب– المعيار الوظيفي (**الموضوعي**): يعتمد هذا المعيار على الفكرة الإقتصادية و الإجتماعية و التي تأخذ في حسابها تطور الدولة ، و إتساع نطاق نشاطها المالي ، حيث تتحد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لهذه النفقات و بناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخواص الذين تفوضهم الدولة في إستخدام سلطتها السيادية . أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات و المؤسسات العامة شركات القطاع العام في الظروف نفسها ، التي يقوم الأفراد و القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها نفقات خاصة .[1]

1–3 تحقيق المنفعة العامة : لا يكتفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقات عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة ، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة ، و يجد هذا الركن مبرره في أمرين إثنين ، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة ، فتتولى الدولة الهيئات و المؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة ، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات ، أو بعض الأفراد فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة ، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة ، لأن مساواة الأفراد

[1] خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية ، **"أسس المالية ةالعامة"** ، الطبعة 3 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ، ص 57.

في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة . بل أن هذا يعني تحقيق العبء على بعض الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد .

و الواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار كثيرا من الجدل بين الإقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجات العامة و الحاجات الخاصة من جهة و صعوبة قياس المنفعة العامة من جهة ثانية و قد أشار كتاب المالية العامة إلى أكثر من معيار للتفرقة بينهما (الحاجة العامة و الحاجة الخاصة) من هذه المعايير[1]:

أ– من حيث التعريف : و قد أشرنا سابقا إلى تعريف كل منهما .

ب– من حيث جهة تولي عملية الإشباع : تتولى الدولة إشباع الحاجات العامة أما الذي يتولى إشباع الحاجات الخاصة هو الفرد نفسه .

ج– من جهة الإنفاق : تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة كالإنفاق على التعليم ، الصحة ... إلخ . و يقوم الفرد بالإنفاق على تلبية حاجاته الخاصة معتمدا في ذلك على حجم دخله .

د– من حجم الإستهلاك : في الحاجات العامة ، يقوم الأفراد بالإنتفاع بها كل حسب حاجته أما الحاجات الخاصة ينتفع منها الفرد بقدر ما يدفع من ثمن وسائل الحصول عليها .

2– خصائص النفقات العمومية

تتميز النفقات العمومية بخصائص اقتصادية و اجتماعية إضافة إلى الخصائص القانونية:

2–1 الخصائص االإتصادية و الإجتماعية : يتحدد مفهوم النفقات العمومية استنادا إلى خصائص اقتصادية و اجتماعية ، أين يمكن التمييز بين مفهومين لها ، هما:

أ– المفهوم التقليدي : الذي توجه إلى تضييق حجم النفقات العمومية في أصغر الحدود ، حيث اقتصرت على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية ، نفقات الشرطة الموكلة بحفظ النظام و الأمن الداخليين ، نفقات العدالة إلزامية إلى فك المنازعات و كذا نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية.

[1] طارق الحاج ،**"المالية العامة"** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999، ص ص 25-26.

و لقد اختصر جون بابتست ساي* كل ذلك في مقولته الشهيرة : "إن أفضل النفقات أقلها حجما"[1].

ب– المفهوم الحديث: أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين إلى تطور دور الدولة ، فأصبحت بذلك مسؤولة عن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي[2].

ما انجر عنه اتساع مجال الإنفاق العمومي ليشمل قطاعات حيوية، كالنقل، الصحة و التعليم فأصبحت الدولة ملزمة و بشكل مباشر بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع.

كما أضحت تلعب دورا اجتماعيا هاما سعيا منها إلى تقليص الفوارق الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل معتمدة في ذلك على الإعانات ، فضلا عن مكافحة البطالة ، التحيز لطبقة اجتماعية دون أخرى لأسباب إيديولوجية و فكرية ، بالإضافة إلى دعم الإنتاج بتقديم مساعدات و امتيازات لقطاعات معينة دون أخرى.

فبالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة برزت نفقات أخرى ، حولت الدولة من دور الحياد إلى دور المؤثر ، إذ باتت سياسة الإنفاق العام أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية و الاجتماعية ، تبعا للظروف و الإمكانيات.

2–2 الخصائص القانونية : حتى توضع النفقات العمومية في قالبها القانوني لابد من توفر العناصر التالية[3]:

أ– الالتزام بالدفع : هو الإجراء الذي يترتب عليه دينا على الدولة.

ب– تحديد المبلغ موضوع الدفع : لكنه يبقى تقديريا قابلا للنقصان أو الزيادة (كالخصم من أجور العمال بسبب المرض و الغياب أو زيادة أجورهم بسبب سنوات الخبرة).

---

* **جون بابتست ساي**: (**1767–1832**) مفكر و إقتصادي سياسي من أهم مؤلفاته "دروس في الإقتصاد السياسي" الذي يعد من المراجع الرئيسية في علم الإقتصاد أعيدت طباعته مرات عدة . وكتابه "تعليم الإقتصاد السياسي" ، و "الدروس الكاملة في الإقتصاد السياسي التطبيقي"، عرفت مؤلفاته بوجهين أحدهما فلسفي و الثاني عملي تطبيقي بسبب الأعمال التي مارسها و المهام التي قام بها

[1] رياض الشيخ ، "**المالية العامة في الرأسمالية و الاشتراكية**" ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1956 ، ص 108.

[2] رفعت المحجوب ، "**المالية العامة**" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990 ، ص 180.

[3] صالح الرويلي ، "**اقتصاديات المالية العامة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988، ص 25.

ج- الأمر بالدفع : يتمثل في أمر كتابي يوجهه الآمر بالصرف إلى المحاسب المخول بالدفع حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة.

د- صرف النفقة : تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونا بصرف المبلغ المقابل للحوالة المقدمة له ، بعد التأكد من هوية الشخص القابض و الحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق ، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة .

المطلب الثالث : تقسيمات النفقات العامة

لقد ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تعدد أوجه الإنفاق العام و صوره و اختلاف آثاره . و من ثم ظهرت الحاجة إلى تطوير هذا التقسيم مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على أسس واضحة و منطقية ، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراضا متعددة و تحقق أهدافا منشودة .

بالرغـم من تعدد و تنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية و المالية أو على المستوى التطبيقي الذي تُظهره موازنات الدولة ، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى[1]:

1- التقسيمات الإقتصادية و العلمية للنفقة العامة

إن أهميـة إعداد الميزانيـات العامة السنوية ، يلزم الدولـة إيجـاد تصنيـف يحوي جميع و ظائف الدولة التي تقوم بها ، ويعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات ، نظرا لاعتباره معيار حديث و حركي و متطـور مع الظروف الاقتصادية ، و وفقا لهذا المعيـار يتم تصنيـف النفقات العامـة بالاستناد إلى عـدد من المعايير أهمها:

[1] سعيد عبد العزيز عثمان ، **"المالية العامة"** ، الدر الجامعية للنشر ، بيروت ، 2008 ، ص 469 .

1-1 معيار طبيعة النفقة العامة : نميز بين نوعين من النفقات :

أ- النفقات الحقيقية : تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو إستهلاكية ، مثال ذلك ما يصرف على العاملين في أجهزة الدولة من مرتبات و مكافآت مقابل الخدمات التي يقدمونها و كذا ما ينفق لشراء مختلف السلع التي تحتاجها الإدارات الحكومية لتسيير شؤونها و القيام بأعمالها المختلفة .

ب- النفقات التحويلية : تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في إتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الإقتصاد القومي ، القطاع المنزلي القطاع الإنتاجي و قطاع العالم الخارجي . و ذلك بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني ، و بناءا على ذلك فإنها لا تعتبر عنصرا من عناصر الدخل الوطني ، بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل .

و بصفة عامة استنادا إلى الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أشكال :

- ✓ **نفقات تحويلية إقتصادية:** مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية.
- ✓ **نفقات تحويلية إجتماعية:** مثل إعانات البطالة، معاشات التقاعد.
- ✓ **نفقات تحويلية مالية** : مثل فوائد الدين العام .

2-1 معيار دورية النفقة العامة : يمكن تقسيم النفقات العامة للدولة إلى نفقات جارية (عادية) و نفقات رأسمالية (استثمارية)[1] :

أ- النفقات العامة الجارية: و هي تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية ، فغالبيتها تتسم بالدورية و التكرار و يطلق عليها إسم " النفقات العادية " ، و تشمل بنود الرواتب و الأجور و مصروفات الصيانة و فواتير المياه و الكهرباء و كل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات و الوحدات الحكومية .

ب- النفقات العامة الرأسمالية : هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة و محددة من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض و الإصدار النقدي و منها الإنفاق على المشاريع التنموية ، و النفقات الإستثنائية

[1] يلس شاوش بشير ، **"المالية العامة ، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري"** ، الدار الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 36.

و التي تتطلبها الإحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية و نفقات إصلاح الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفياضانات و نفقات مكافحة البطالة ، و نفقات الإنعاش الإقتصادي ، و يطلق على هذا الصنف من النفقات العامة إسم النفقات " غير العادية ".

و قد تعرض هذا التصنيف إلى جمل من الإنتقادات أهمها[1] :

– إن تقسيم النفقات إلى عادية و غير عادية في حقيقة الأمر قد جاء انسجاما مع الفكر المالي التقليدي الذي يوجب على الدولة عدم التدخل في الحياة الإقتصادية و يقصر دورها في القيام بالمهام التقليدية و هي الأمن الداخلي و الخارجي و تحقيق العدالة و بالتالي يجب أن يكون دور الدولة محايدا و حتى يكون كذلك تم تقسيم النفقات إلى عادية يتم تمويلها بالإيرادات العادية ، و غير عادية يتم تمويلها بإيرادات غير عادية .

1–3 المعيار الوظيفي للنفقات العامة : تنقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى نفقات إدارية ، إقتصادية ، إجتماعية:

أ– النفقة العامة الإدارية : و هي تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من مرتبات الموظفين ، أجور العمال و مستلزمات الإدارات الحكومية ، لكي تكون قادرة على أداء الخدمات العامة على أكمل وجه كما تتضمن نفقات العدالة وتنظيم الأمور السياسية[2] .

ب– النفقة العامة الإقتصادية : و هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية بصورة أساسية ، و تشمل نفقات إقامة المشاريع و نفقات خفض أسعار المواد الأساسية و نفقات النقل و المواصلات و محطات توليد الطاقة و الري ، و كذا مختلف الإعانات الإقتصادية التي تمنح للمشروعات العامة .

ج– النفقات الإجتماعية : و هي النفقات التي تتعلق بالأهداف و الأغراض الإجتماعية للدولة و المتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الإجتماعي للمواطنين ، وهذا عن طريق توفير أسباب

[1] عادل فليج العلي ، **"المالية العامة و القانون المالي و الضريبي"** ، الطبعة 2 ، إثراء للنشر و التوزيع ، العراق ، 2011 ، ص 70.

[2] نور محمد لمين ، **"دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات"** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، غير منشورة ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص 79.

و إمكانيات التعليم و الصحة لهم و مساندة الفئات التي توجد في ظروف صعبة مثل إعانة الفئات المحرومة محدودة الدخل ، وتقديم منح للبطالين ...الخ[1] .

1– 4 معيار الشمولية : يمكن تقسيم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى :

أ– النفقات المركزية أو الوطنية : هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومات المركزية و تشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات القضاء و الأمن .

ب– النفقات المحلية : هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات و الولايات[2].

و فيما يلي توضيح لهذا التصنيف وفقا للشكل البياني رقم **01–01** التالي :

[1] زينب حسين عوض الله ، **"مبادئ المالية العامة"** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1998 ، ص 37.

[2] محمد عباس محرزي ، **"اقتصاديات المالية العامة–النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص92.

الشكل رقم 1 : تقسيمات النفقات العامة

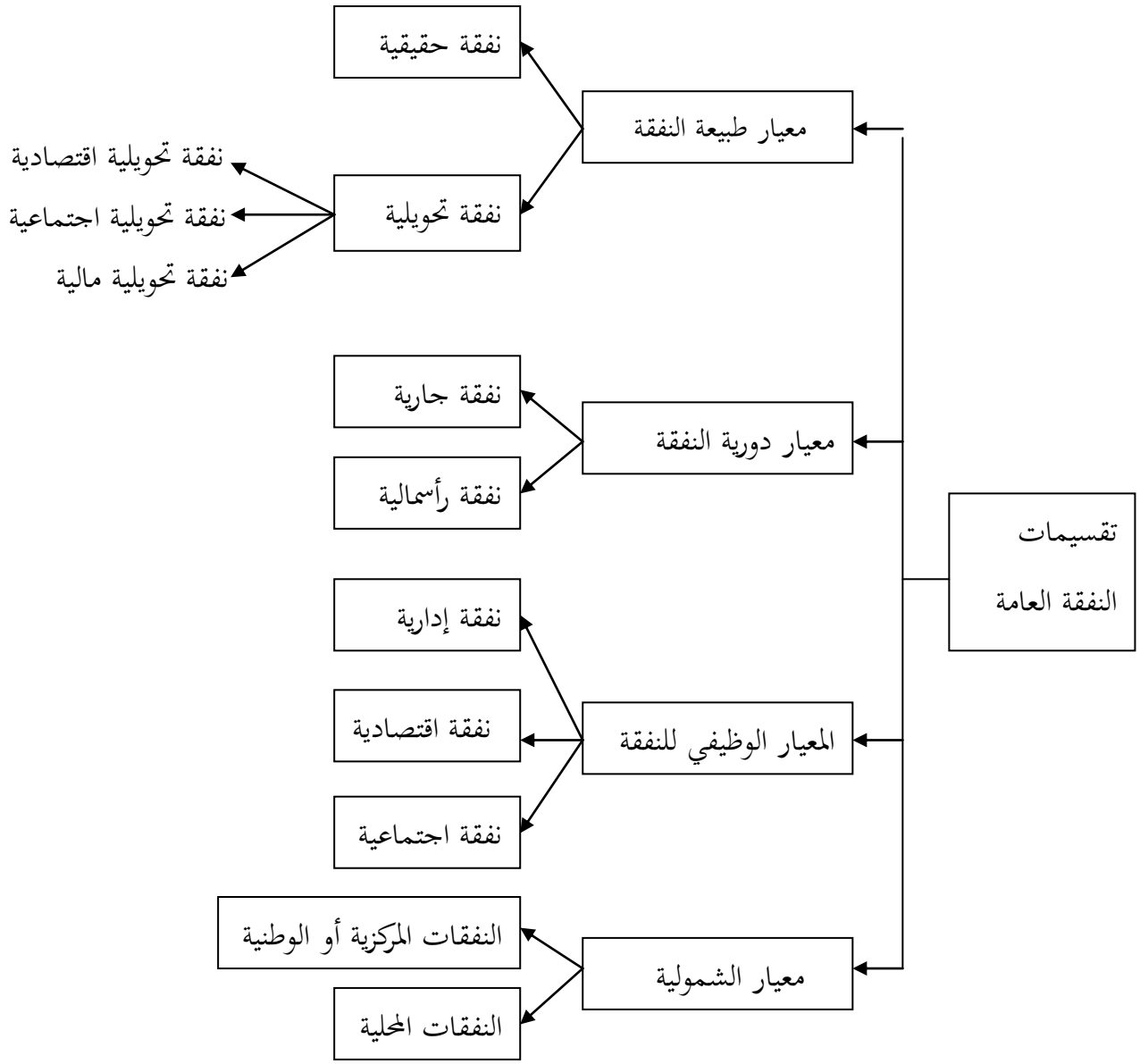

المصدر : من إعداد الطالبة

2- التقسيمات الوضعية للنفقة العامة

تقسم كل دولة نفقاتها العمومية في موازنتها إلى أقسام متعددة . تختلف في كثير منها عن التقسيمات النظرية التي تحدثنا عنها وقت حدث تطور كبير على التقسيمات الوضعية أيضا تبعا للتطور العام الذي حصل في الفكر المالي و مهام الدولة ، و هي تختلف من دولة إلى أخرى حسب التطور الإجتماعي و الإقتصادي و التقني الذي وصلت إليه[1] .

3- تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشروع الجزائري النفقات العمومية للدولة إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز:[2]

3-1 نفقات التسيير: تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب و مصاريف الصيانة ، كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة و تشتمل نفقات التسيير على أربعة أبواب ، يتعلق الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة و يتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي ، أما الثالث و الرابع فيرتبطان بالوزارات و يوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع ، يضم الباب أقساما و يشتمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الإعتمادات المالية ، أما أبواب نفقات التسيير فهي[3]:

الباب الأول : أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات: يضم هذا الباب خمسة أجزاء:

- ✓ دين قابل للاستهلاك (دين الدولة).
- ✓ الدين الداخلي – ديون عامة (فوائد سندات الخزينة) .
- ✓ الدين الخارجي.
- ✓ ضمانات (من أجل التسبيقات و القروض المبرمة من طرف المؤسسات و الجماعات المحلية.

[1] محمد طاقة ، هدى العزاوي ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ، الطبعة 2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن 2010 ، ص 55.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 28 لسنة 1984 ، القانون رقم 17-84 المؤرخ في 07-07-1984 ، و المتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية .

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 28 لسنة 1984 ، مرجع سابق الذكر.

✓ نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).

الباب الثاني : **تخصيصات السلطات العمومية** : تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري ، مجلس الأمة ، المجلس الشعبي الوطني و الوزارات.

الباب الثالث : **نفقات خاصة بوسائل المصالح** : تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح وتشمل الموظفين (الأجور ، المنح ، المعاشات و النفقات الاجتماعية) ، أشغال الصيانة ، إعانات التسيير و نفقات مختلفة.

الباب الرابع: **التدخلات العمومية** : هي نفقات تحويلية ، تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة و تشمل التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات للجماعات المحلية) ، النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية) ، النشاط الثقافي و التربوي (منح دراسية) ، النشاط الاقتصادي (دعم اقتصادي) إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية) ، النشاط الاجتماعي (التضامن) إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات).

2-3 نفقات التجهيز: تسمى أيضا بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، لطابعها الاستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني فهي تتصف بالإنتاجية التي تسهم في ثروة الدولة ، تضم ثلاثة أبواب[1] هي:

الباب الأول: الاستثمارات الواقعة و المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

الباب الثالث: نفقات رأسمالية أخرى.

المبحث الثاني : تطور النفقات العامة

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الإقتصادي و نظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و من ثم مدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الإقتصادي .

المطلب الأول : النفقات العامة في الفكر الكلاسيكي

لقد تطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار: ديفيد ريكاردو* توماس مالتوس** ، جان بابتست ساي و جون ستيوارت ميل*** في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1848[1] .

ناد الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية و حصرها في أضيق الحدود بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه ، إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب و الفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات و تحقيق الفائض في الميزان التجاري[2] .

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة و غياب الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لها فضلا عن أولويتها و هو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، و مما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك ، إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها و طبيعتها .

و حصر مفكروا هذه المدرسة من أهمهم آدم سميث* دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود العدل و التكفل بالأعمال العامة ، أما عن الحياة الإقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي

---

* **ديفيد ريكاردو**: (1772-1823) اقتصادي و سياسي انجليزي يعد من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية و كان من أهم مؤلفاته "مبادئ الإقتصاد السياسي و الضرائب" إلى جانب مؤلفات أخرى منها "السعر المرتفع لسبائك الذهب ، دليل على إنخفاض قيمة العملة الورقية"، و "ملاحظات عملية حول تقرير لجنة سبائك الذهب"، و مقالة حول تأثير الأسعار المنخفضة للقمح على أرباح رأس المال" .

** **توماس مالتوس**: (1766-1834) باحث سكاني و اقتصادي انجليزي من مؤلفاته "بحث في مبدأ السكان" ، "أصول الإقتصاد السياسي" و مقالات أخرى في موضوعات متفرقة من الإقتصاد.

*** **جون ستيوارت ميل**: (1806-1873) فيلسوف و اقتصادي بريطاني من مؤلفاته "مبادئ الإقتصاد السياسي" ، "نظام المنطق" ، "عن الحرية"، "استبعاد اللبرالية السياسية" ، "استبعاد النساء".

[1] عبد الكريم صادق بركات ، **"علم المالية العامة"** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1981 ، ص 177.

[2] عبد المطلب عبد المجيد ،" **السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)** " ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ص 39.

يعمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب[1] .

إذ لخص آدم سميث النفقات العامة في تلك المتعلقة بـ :

1- نفقات المرافق العامة: التي قسمها إلى:

- النفقات التي تسهل التنقل كالطرق ، الجسور و الموانئ ما يساعد على الحركية التجارية و النشاط الاقتصادي.

- النفقات المتعلقة بتكوين الشباب ، ما يسهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

2- نفقات الدفاع: هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية.

3- نفقات العدالة: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

غير أن جون ستيوارت ميل ذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته فلخص دور الدولة في وضع القوانين و استحداث الأنظمة الإلزامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم ، حتى تحمي إنتاجهم و ممتلكاتهم[2] .

إضافة إلى دافيد ريكاردو الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص ، كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبء

في الصيانة و التجارة و لعل عبارته الشهيرة " إن أفضل النفقات أقلها حجما " هي خير ما يعبر عن وجهة رأي الكلاسيك اتجاه الإنفاق العام ، و كان رأيهم أنعلم المالية العامة يقوم على فكرة أن هناك

---

[*] **آدم سميث** : (1723-1790) فيلسوف أخلاقي اسكتلندي من رواد الإقتصاد السياسي ، اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين: "نظرية الشعور الأخلاقي" ، و"التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" ومن مؤلفاته أيضا العمل و التجارة "التجارة الحرة " ، "المجتمع و المنفعة الفردية" ، "تقسيم العمل" ، "النظام البسيط للحرية الطبيعية".

[1] عبد الرزاق فارس ، **"الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية"** ، الطبعة 1 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1979 ، ص ص 22-23.

[2] حمدي عبد العظيم ، **"السياسات المالية و النقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي"** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 502.

نفقات يتعين تغطيتها[1] .

و ترتب على ذلك بروز عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها[2]: على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي، لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسية[3].

و يرى ساي أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ على الإستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ، و دعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام و اعتبره عملا ضروريا لتوفير رأس المال واستخدامه.

أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما ، لأن النفقات العامة يترتب عليها تحويل موارد اقتصادية قيمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير المنتج و لذا فإن زيادة حجم هذه النفقات العامة يعني تحويل موارد قطاع يحقق عائد إلى قطاع آخر غير منتج و يؤدي إلى تخفيض رفاهية أفراد المجتمع .

المطلب الثاني : النفقات العامة في الفكر الكنزي

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة من مظاهرها و صول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25 % و انخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث ، مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن[4].

وقد حاول كينز* إيجاد العلاج و لم يقف عند تشخيص الداء فحسب، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب، و ذلك بدفعه عن طريق :

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك.
- ضرورة تدخل الدولة: و تحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة، قصد تصحيح

---

[1] يونس أحمد البطريق ، **"المالية العامة"** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص 9 .

[2] حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ، **"المالية العامة"** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر 2004 ، ص 220.

[3] حمدي عبد العظيم ، **"السياسات المالية و النقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي "** ، مرجع سبق ذكره، ص .503

* **جون مينارد كينز**: (1883-1946) اقتصادي انجليزي ألف كتابه " النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود"

[4] عبد الرزاق فارس ، **"الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

عدم التوازن من خلال السياسات المالية ، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية[1].

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على إيرادات و تقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الإدخار و الإستثمار ، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع و الخدمات.

و لتحديد أثر النفقات العمومية يمكن اعتبار النموذج البسيط التالي المعبر عن التوازن بين العرض و الطلب الكليين[2]:

$$Y = C + I + G \dots (01)$$

حيث أن:

Y : يمثل الدخل الوطني.

C :الإستهلاك الخام .

I : الاستثمار.

G : الإنفاق الحكومي.

كما يمكن كتابة الاستهلاك كدالة خطية في الدخل:

$$C = a + b.Y_d \dots (02)$$

حيث أن Y_d يمثل الدخل المتاح بعد دفع الضرائب و التحصل على المدفوعات التحويلية ، يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$Y_d = -a + (1-t) . Y + R$$

[1] مجيد ضياء ، **"النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي"** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999، ص 65.

[2] عبد الرزاق فارس ، **"الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية"** ، مرجع سابق الذكر، ص 26.

حيث أن :

t: يمثل الضريبة على الدخل.

R : المدفوعات التحويلية كالإعانات و المنح.

a: الدخل المتاح حتى لو كان الدخل مساويا للصفر، كالضريبة على العقارات.

لكل من الضرائب و الإنفاق العام تأثير على الاقتصاد ، إذ أن زيادة الضرائب تخفض من حجم الدخل الكلي ، غير أن زيادة الإنفاق الحكومي يرفع من الدخل الكلي عن طريق أثر المضاعف.

و بتعويض العلاقتين (02) و (03) في (01) تعطى معادلة توازن الدخل القومي بالشكل التالي:

$$Y = \frac{1}{(1 - b + b.t)} . (a - a.b + b.R + I + G)$$

كما يعطى مضاعف الإنفاق الحكومي الناتج عن تغير الإنفاق العام بالعلاقة التالية:

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{(1-b+b.t)}$$

أما إذا حدث تغير متساو و متزامن لكل من الضريبة و الإنفاق الحكومي ، فإن الأثر سيكون كالتالي:

$$dY = \frac{\partial Y}{\partial G} . dG \ \frac{\partial Y}{\partial Z} . da \ \frac{1}{(1-b)} + \frac{-b}{(1-b)} - \frac{1-b}{1-b} = 1$$

معناه أن الزيادة المتساوية في الضرائب و النفقات العمومية تأثر على الدخل الوطني ، مثل ما تظهره المعادلة السابقة (قيمة المضاعف تساوي الواحد أي التغير في الدخل القومي مساوي للتغير في الإنفاق العام) ، غير أن التحليل الكينزي أهمل البحث في مصادر الإنفاق العام رغم إشارته لتأثير مضاعف الإنفاق على الدخل الوطني ، علما أن النفقات الحكومية تمول عن طريق الضرائب الدين العام (الاقتراض) أو خلق النقود ، كما تجدر الإشارة أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود يؤدي بمصادر التمويل الأخرى إلى الانخفاض ، ما يدفع بالإنفاق الخاص للتراجع إلى درجة أن تصبح الزيادة في الإنفاق الكلي ضئيلة أو منعدمة ، أي أن تمويل النفقات العمومية من الضرائب أو الإقتراض ما هو إلا تحويل

للموارد من القطاع الخاص إلى العام[1].

يمكن توضيح أهم الأفكار التي جاء بها كينز في النقاط التالية:

- سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة.
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف.
- عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية.

إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة ، و من ثمّ استعمالها في تمويل الإنتاج.

المطلب الثالث : النفقات العامة في الفكر الحديث

يرى الفكر الحديث أن النفقات العامة لها دور إيجابي بمعنى أنها تهدف إلى إحداث آثار إقتصادية و إجتماعية ، بالإضافة إلى آثارها المالية . بل إن النفقات العامة تعد أكثر وسائل الدولة أهمية في تحقيق الأهداف و إعادة التوازن الإقتصادي و الإجتماعي في الميدانيين الإقتصادي و الإجتماعي ، مثلا نجد أن الدولة تمنح الإعانات لبعض الفروع الإنتاجية ، أو تقوم بالسيطرة التامة على الإقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة ، لذلك نجد أن كثيرا من الدول قد اضطرت بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1914 إلى التدخل في سير الحياة الإقتصادية و الإجتماعية لأسباب متعددة خاصة بعد حلول الكساد الكبير في أواخر العشرينات و أوائل الثلاثينات من القرن الحالي . و من بين أسباب هذا التدخل رغبة الدولة في إيجاد نوع من الإستقرار الإقتصادي ، و ذلك بتجنب الأزمات الإقتصادية قبل وقوعها و باتخاذ إجراءات مناسبة عند حلول الكساد للإسراع بانتشال الإقتصاد القومي منه ، و رغبة في إقامة نوع من العدالة الإجتماعية بالحد من نشاط التكتلات الرأسمالية الإحتكارية ، خاصة بعد إنتشار الفلسفة

[1] عبد الرزاق فارس ، "**الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية** ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الإشتراكية ، وتشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و العمل على إعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات الفقيرة ، وهنا يبدو انتقال الدولة من طور "الدولة الحارسة" إلى إلى طور " الدولة المتدخلة" حيث أصبحت مسئولة عن إحداث التوازن الإقتصادي و الإجتماعي .

المبحث الثالث : زيادة النفقات العامة و آثارها

لقد أثارت ظاهرة تزايد الإنفاق العام عبر الزمن و التي مست الكثير من الدول (على اختلاف أنظمتها الاقتصادية و تباين درجات تقدمها) اهتمام الاقتصاديين الذين توصلوا في الأخير و اعتمادًا على الإحصائيات و الدراسات التي قامت بعض الدول إلى وضع قوانين عامة تفسر ظاهرة نمو النفقات العامة كمًا و تنوعها كيفًا ، إذ تندرج هته القوانين ضمن قوانين التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

المطلب الأول : أسباب زيادة النفقات العامة

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد النفقات العامة ، التزايد الظاهري ما يعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها و التزايد الحقيقي أي زيادة المنفعة المقابلة لنمو الإنفاق العام ، كما أن لكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه عن الآخر.

1- أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة

تشهد الدول في ظل هذا النوع من الزيادة رصد مبالغ مالية ضخمة بغرض إنفاقها دون أن ترافق تلك الزيادة في النفقات خدمات إضافية ما يعني ثبات مستوى الخدمات ذلك أو تراجعه كما يعرف الارتفاع الظاهري للنفقات العامة بأنه تزايد الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام دون أن يقابله زيادة في نصيب الفرد من السلع و الخدمات لإشباع حاجاته العامة[1] .

و من أهم أسباب الزيادة الظاهرية تلك ما يلي:

1- 1 التزايد و التوسع الجغرافي : زيادة عدد السكان و إنشاء مناطق جديدة تصاحبها زيادة في النفقات العمومية ، فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة[2] .

كما قد يحدث تغير في هيكل السكان كإرتفاع عدد المسنين ما يتطلب توفير الرعاية الصحية

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي – منجد عبد اللطيف الخشالي ، **"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"** ، دار المناهج ، عمان ، 2005 ، ص 53.

[2] محمد مقراني ، **"أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالةو التضخمفي الجزائر (1988-202)"** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص : اقتصاد كمي ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، 2014-2015 ، ص 19.

لهم و بالتالي زيادة النفقات المخصصة لقطاع الصحة ، فمثل هذه النفقات تكون حقيقية لأنها رفعت من مستوى الخدمات و بالضرورة من نصيب الفرد فيها و عليه يمكن للتزايد السكاني أن يؤدي إلى نمو حقيقي في الإنفاق العام إذا كان على شكل تغير هيكلي[1].

1-2 إنخفاض قيمة النقد : أصبح الإنخفاض في قيمة النقد ، مظهرا من مظاهر الحياة الإقتصادية في العصر الحديث و لم تفلت منه دولة من الدول ، مما دفع بعض الإقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الإقتصادية للدول[2].

و يقصد بالتضخم هو زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لسلع الإستهلاك زيادة لا يستجيب لها العرض ، و هو ما يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار أي إنخفاض القوة الشرائية للنقد .

ويترتب على ظاهرة التضخم إنخفاض قيمة النقد ، أي تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية للحصول على الكمية من السلع و الخدمات ، أكبر مما كانت تدفعه من قبل الحصول على الكمية نفسها من السلع و الخدمات و بالتالي تزداد النفقات العامة للدولة .

وبناءا على ذلك ، فإن دراسة و مقارنة النفقات العامة خلال فترات مختلفة للتعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ، تتطلب أن نستبعد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود و يكون ذلك بالإستعانة بالأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة ، و ذلك بإستخدام المعادلة التالية :

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \left(\frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}}\right).100$$

1-3 اختلاف طرق المحاسبة القومية : أدى اختلاف طريقة القيد في الحسابات بسبب التغيرات المستمرة إلى زيادة النفقات الظاهرية ، إذ تم الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات و النفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي تقييد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء المقاصة بينهما، و هو ما انعكس على حجم النفقات العامة

[1] طارق حاج ، **"المالية العامة"** ، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2] دالاس بيترسون ، "**الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي** " ، الجزء 1 ، ترجمة برهان الدجاني ، المكتبة المصرية ، بيروت ، 1967 ، ص ص 256-257 .

التي باتت تعرف تزايدا و ارتفاعا من سنة لأخرى[1].

2- أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة

يعرّف التزايد الحقيقي للنفقات العامة على أنه الارتفاع في الحجم الكلي للإنفاق العام مقابل الحصول على منفعة إضافية دون أن تتغير مساحة البلد و لا عدد سكانه، و غالبا ما يرتبط هذا النمو بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد بغية الرفع من متوسط نصيبهم في الخدمات العامة[2] .

و يمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للارتفاع الحقيقي في الإنفاق العام كالتالي:

2- 1الأسباب الإقتصادية : بدأت الدولة بالتوسع في مشروعاتها العامة الإقتصادية بكافة أشكالها و أدى ذلك إلى نمو الدخل القومي و بالتالي زيادة موارد الدولة و إنتاجها ، فكان أن توسعت دخول الأفراد و تحسنت مستويات خدماتهم ، و بالمقابل أدى ذلك إلى اتساع دائرة الضرائب و الرسوم بحيث سهل على الدولة من اقتطاع مبالغ ضريبية كبيرة عملت على زيادة الإيرادات العامة للدولة ، مما دفع هذا الأمر إلى ضرورة قيام الدولة بإشباع حاجات المواطنين و التوسع في نفقات الدولة .

من جانب آخر زيادة الموارد الإقتصادية و المالية للدولة شجعها على القيام بمهام و وظائف متعددة في الحياة الإقتصادية و للحفاظ على التوازن الإقتصادي و لتوجيه التنمية .

كل هذه الأسباب ساهمت في زيادة حجم الإنفاق العام و وسعت من دائرة الإنفاق الإقتصادي فقيام الدولة بتقديم الإعانات و المنح والمساعدات الإقتصادية في الأسواق الداخلية و الدولية و حرص الدولة على محاربة الكساد و البطالة و التضخم كلها أسباب رئيسية رفعت لإزدياد النفقات العامة[3].

[1] عبد المجيد قدي ، " **السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

[2] محمد عباس محرزي ، "**إقتصاديات المالية العامة**" ، الطبعة 3 ، ديوان المبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 108.

[3] أعاد حمود القيسي ، "**المالية و التشريع الضريبي**" ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 56.

2-2 الأسباب الإجتماعية : أدى ارتفاع الوعي الثقافي لدى الأشخاص إلى رفع سقف مطالبهم الاجتماعية[1]، ما يستوجب زيادة النفقات العامة قصد توفير مختلف الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة أو الإستجابة للطلب المتزايد على خدمات أخرى مثل الهياكل الرياضية و الثقافية ، الأمن العمومي و النقل.

2-3 أسباب مالية : تتلخص في نقطتين هما توفر فائض في الإيرادات العامة و سهولة الاقتراض:

أ- توفر فائض في الإيرادات العامة : يحدث الفائض في الإيرادات العامة نتيجة سوء تقدير النفقات الواجب على الدولة تغطيتها و الذي يعتبر من العيوب كونه يُحمل الأشخاص أعباء إضافية عند التحصيل ، كما أنه يشجع الدولة على الإنفاق أكثر عن طريق خلق أبواب إضافية[2].

ب- سهولة الاقتراض:قد يكون القرض العام أو الإصدار النقدي الجديد الدافع نحو التوسع في النفقات العمومية لاعتباره حلا يعالج العجز في الموازنة بين الإيرادات و النفقات ، غير أن الإقتراض العام يؤدي لزيادة الدين العام و ما ينجر عنه من دفع للفوائد و بالتالي الرفع من حجم الإنفاق العام.

2-4 أسباب إدارية : كما ارتفعت أرقام الإنفاق الحكومي كنتيجة لإعادة نظر دورية و مستمرة في التقسيمات الإدارية و ما ينجر عنه من ارتفاع في عدد الدوائر و الولايات ، فضلا عن توسع وظائف الدولة و تنوعها ما يتطلب خلق العديد من المصالح و الإدارات و يفرض التكفل بمستخدميها[3].

3- أسباب عسكرية : تعتبر الأسباب العسكرية من الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في العصر الحالي فبمجرد الإطلاع على موازنات الدولة يلاحظ أن أهم فقرات الإنفاق الحكومي هو الإنفاق العسكري فالتطور المستمر في الأدوات العسكرية و المنشآت و التحصينات تتطلب تمويل مالي ضخم سواء في مرحلة السلم أو في مرحلة الحرب ومساعدة المتضررين و إعادة بناء تعمير ما دمرته الحرب يتطلب زيادة في الإنفاق .

---

[1] عبد المجيد قدي ،" **السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)**"، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

[2] حسن مصطفى حسين ، **"المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 ، ص 29.

[3] مجدي شهاب ، **"أصول الاقتصاد العام"** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 222.

المطلب الثاني : آثار النفقات العامة

يحدث الإنفاق العام أثارا متعددة في مختلف الميادين و المجالات و عليه يكون أثر الإنفاق العام في البداية أولي و آني في تأثيره على المتغيرات الإقتصادية في مراحله الأولى و هذا ما يمكن أن يصنف بالأثر المباشر للنفقات العامة و بعد فترة زمنية معينة تتفاعل هذه الآثار لتولد تأثيرا غير مباشر بفعل تفاعل الأثر المضاعف و الأثر المعجل للإنفاق الإستثماري .

1- الأثار المباشرة للإنفاق العام

هي تلك الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية و أولية ، و تتوقف الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على عوامل عدة تتمثل في طبيعة هذه النفقات و الهدف الذي ترمي إلى تحقيقه علاوة على الحالة الإقتصادية السائدة[1] .

و لتوضيح الآثار الإقتصادية المباشرة للإنفاق العام سوف نتطرق للنقاط التالية :

1- 1 أثر النفقات العامة على الناتج الوطني : الإنتاج الوطني هو مجموع السلع و الخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما ، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق عدة أشكال مثال نفقات التعليم ، الصحة ، مساعدة المستثمرين بمنحهم إمتيازات مختلفة . إذا كان هذا الإنفاق الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني ، فإن هذا لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى الإقتصادية ، لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالإقتصاد ، فأثر نفقات الدفاع و الأمن يظهر في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الإقتصادية ، ويمكن لنفقات الدفاع أن تكون منتجة وذلك من خلال استخدام التكنولوجية العسكرية في الأغراض السلمية.

1-2 أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني : تحقيقا لمبدأ العدالة الإجتماعية ، تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة ، بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في إطار النفقات الحقيقية أو التحويلية

فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور و الرواتب لكن هذا غير كاف لذلك تظهر النفقات التحويلية الإجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة.

[1] يلس شاش بشير ، "**المالية العامة، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

غير أن توزيع المداخيل يتوقف على الثراء الوطني، فإذا كان إقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة و مداخيل الأملاك الوطنية ، و في حالة الركود الإقتصادي و الإفتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلبا على دخل الأفراد .

1-3 أثر النفقات العامة على الإستهلاك : تؤثر النفقات العامة على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، ففي الحالة الأولى تشتري الدولة هذه السلع وتقدمها للمجتمع مثل وجبات الطلبة والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية. أما في الحالة الثانية فيتحدد حجم الإستهلاك بما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لعمالها، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة لعمالها ، وبطبيعة الحال الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات ، غير أن طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها أثر هام على الإستهلاك فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق في الحالات الخارجية يقلل من حجم الإستهلاك لأن الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق مناصب شغل و زيادة الإنتاج بصورة عامة مما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد و بالتالي على إقبالهم على السلع و الخدمات[1] .

1-4 أثر النفقات العامة على الأسعار : لم يعد تحديد الأسعار مقتصرا على على السوق بفعل قوى العرض والطلب ، حيث أصبحت للدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار.[2]

إذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الإنفاقية بواسطة رفع المنح و الإعانات أو الإشراف المباشر على الإنتاج و كذا تطبيق السياسة الضريبية ،النقدية و الإئتمانية بالإضافة إلى السياسة الأجرية ، كما يمكنها التأثير على العوامل المحددة للأسعار أي العرض و الطلب كتوجيه المستهلك و المنتج بواسطة الحملات الإعلانية .

[1] أعمر يحياوي ، "**مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** "، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 85.

[2] عبد الكريم صادق بركات ، "**الإقتصاد المالي**" ، جامعة دمشق ، سوريا ، 1993 ، ص ص 334-335.

سعيا منها إلى المحافظة على إستقرار الأسعار وفق الوضعية الإقتصادية بتطبيق سياسة تهدف إلى الحد من إرتفاع الأسعار في حالة التضخم ، أوخفضها في حالة الإنكماش و الكساد .

1-5 أثر النفقات العامة على التشغيل : مما لا شك فيه أن للإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق العمالة و زيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص ، إقحامه في الحياة الإقتصادية و تطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء إلى المشروعات العامة لنفس الغرض[1] .

"إن الإنفاق الحكومي على الإستثمار ، الإستهلاك و صافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي من أهم أنواع الإنفاق تأثيرا عل حجم التوظيف ، إذ أن العلاقة بين الإنفاق العام و حجم التوظيف طردية ، هذا و يؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات مما يزيد في حجم التوظيف ، غير أنه لو حدث انخفاض في حجم الإنفاق العام لتقلص حجم التوظيف "[2] لأنه في الحالة الأخيرة عند استخدام الدولة للأفراد في مشروعاتها لا يعني أنها تخلق وظائف ، بل تعمل على تحويل الموارد وخاصة البشرية منها من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة إغرائهم بالتحفيز الذي تمنحه .

2- الأثار غير المباشرة للنفقات العامة

تتجلى الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الإستهلاك و الإنتاج من خلال أثري المضاعف و المعجل أو ما يعرف على التوالي بالإستهلاك المولد و الإستثمار المولد ، زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني[3] .

إذ تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على الإستهلاك و بشكل غير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف ، غير أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج وغير مباشر على الإستهلاك بفعل المعجل .

---

[1] حمدي أحمد العناني ، **"اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق : دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي و الإقتصادي الإطار النظري"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

[2] عبد المنعم فوزي ، **"المالية العامة و السياسة المالية"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

[3] باهر محمد علتم ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1998 ، ص 76.

2-1 أثر النفقات العامة من خلال الأثر المضاعف : يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الإستثمار بمضاعف الإستثمار ، غير أن فكرة المضاعف و تحليل أثره لا ترتبط حصريا بالإستثمار في الفكر الإقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر إقتصادية أخرى كالإستهلاك أو الإنفاق العام[1] .

حيث عمد كينز لتحليل أثر الإستثمار على الإقتصاد الوطني و من ثم على الإستهلاك "على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الإستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الأولية في الإستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الإستثمار ، ما ينجر عنه زيادة النفقات الإستهلاكية"[2] .

و تستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل :

الإنتاج ⟵ الدخل ⟵ الإستهلاك ⟵ الإنتاج

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل و الزيادة الأولية في الإنفاق و يعطى بالعلاقة التالية :

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-Mpc)}$$

حيث M تمثل مضاعف الإستثمار

Mpc : تمثل الميل الحدي للإستهلاك لدالة الإستهلاك الكلية .

G : تمثل الإنفاق الحكومي .

من الملاحظ أن المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للإستهلاك و عكسيا بالميل الحدي للإدخار لأنه من الناحية النظرية[3] : الميل الحدي للإستهلاك + الميل الحدي للإدخار =1 و عليه الميل الحدي للإدخار = 1- الميل الحدي للإستهلاك ، فيصبح المضاعف كالتالي :

[1] رفعت المحجوب ، " **الطلب الفعلي** " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 ، ص ص 103-106.

[2] رفعت المحجوب ، " **الطلب الفعلي** " ، مرجع سابق الذكر ، ص 108.

[3] عبد الكريم صادق بركات ، "**الإقتصاد المالي**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 314.

$$M = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{Mpc}$$

حيث أن Mps : تمثل الميل الحدي للإدخار لدالة الإدخار الكلية .

2- 1أثر النفقات العامة من خلال الأثر المعجل : إذا كان اهتمام كينز قد انصب على دراسة المبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الإستثماري فان اهتمام كل من كلارك ، روبنسون و هارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الإستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني[1] .

يمكن شرح أثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية :

$$K_t = v.Y_t$$

حيث أن :

K_t: مخزون رأس المال الضروري للحصول على مستوى معين من الإنتاج في الفترة t.

Y_t: الناتج في الفترة t .

V: المعجل وهو كمية ثابتة ، أي نسبة رأس المال إلى الناتج .

بفرض أن مستوى الناتج يرتفع في الفترة الموالية (t+1) ، فإن مخزون رأس المال سيرتفع كذلك وفق العلاقة التالية :

$$K_t = v.Y_t$$

و بالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطى بالعلاقة التالية :

$$\Delta K = K_t - K_{t-1} = v.Y_t - v.Y_{t-1} = v.(Y - Y_{t-1}) = v.\Delta Y$$

و بما أن الإستثمار الصافي ما هو إلا التغير في مخزون رأس المال فإن :

$$I_t = \Delta K_t = v.\Delta Y_t$$

فزيادة الإنفاق العام تؤدي لإرتفاع الدخل الوطني و من ثم زيادة الإستثمار قصد الإستجابة للإستهلاك

[1] مايكل ابد جمان ، **"الإقتصاد الكلي بين النظرية و السياسة"** ، ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988، ص ص 457-462.

الإضافي .

غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الإستهلاكية تجاه الطلب المتوقع من حيث ديمومته أم أنه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم ، كما أنه يتوقف على الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية و اختلافه من قطاع لآخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية و مدى توفرها ، فضلا عن مخزون السلع الإستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون حد من أثر المعجل .

المطلب الثالث : حدود و ضوابط النفقات العامة

يخضع تحديد النفقات العامة للدولة لمجموعة من الأسس و الضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجة العامة ، بالإضافة إلى حدود تساهم في تحديد حجم الإنفاق المراد صرفه في الفترة المقبلة . ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى أهم ضوابط الإنفاق العام و حدوده .

1- ضوابط النفقات العامة

إن قيام الدولة ومختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها احترام والتزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الانفاق محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، وهذه الضوابط يمكن إجمالها في ضرورة أن تستهدف هذه النفقات العامة تحقيق اكبر قدر من المنفعة للمجتمع بتوخي الاقتصاد في هذه النفقات ، مع إحكام الرقابة أثناء الإنفاق.

1- 1ضابط المنفعة : يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الانفاق العام دائما في ذهن القائمين به ، تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها ، و بذلك فان تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الانفاق لا مبرر له[1].

و هناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الانفاق العام نورد منها ما يلي[2]:

[1] سوزي عدلي ناشد ، **"الوجيز في المالية العامة"** ، دار الجامعة الجدية للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 51.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، **"المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

أ– الاتجاه الشخصي : من خلال هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة التي يدُرها الانفاق العام من خلال إجراء عملية مقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة والناتج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص ، ولكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

ب– الاتجاه الموضوعي : وفق هذا الاتجاه الذي يقوم على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي و مقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة ، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد نسبة النفقات العامة، فإن هذا الانفاق يعتبر ذو منفعة . و العكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه و ليس له نفع على المجتمع .

1–2 ضابط الإقتصاد في النفقات العامة : يعد ضابط الاقتصاد في النفقة العامة شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الانفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام ، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة و يقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفء وعند المسئولية.

و في عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة[1].

غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها ، ولكنه يقصد به حسن التدبير و عدم الإسراف والتبذير ، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة ، فالتبذير يؤدي إلى ضياع الأموال العمومية في أوجه غير مجدية ، وهذا متفشي خاصة في الدول المتخلفة ، مما يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الحكومة وبالتالي يؤدي بهم إلى التهرب من دفع الضرائب.

1–3ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الانفاق العام(تقنين النشاط والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة): حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها ، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال ، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها و صياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى.

[1] سوزي عدلي ناشد ، **"الوجيز في المالية العامة"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

هذا من جهة أما من جهة أخرى ، يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة و عادة ما تأخذ ثلاثة أشكال وهي[1]:

أ– الرقابة الإدارية : تتم هذه الرقابة من طرف الرؤساء على مرؤوسيهم و كذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماته من خلال إجراء عمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال العام و تكون هذه الرقابة سابقة لتنفيذ النفقات .

ب– الرقابة التشريعية (البرلمانية) : و التي يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة ، و إيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع ، كما له الحق في إستجواب الوزراء على عمليات الإنجاز .

ج– الرقابة المحاسبية (المستقلة) : تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة و متخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق و الرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة و التأكيد على ضرورة إحترام قواعد التنفيذ ، و يعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية بحيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية و يوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة .

2– حدود النفقات العامة

تعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور. و تتمثل هذه العوامل فيما يلي :

[1] عادل أحمد حشيش ، **"أساسيات المالية العامة–مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام–"** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، لبنان ، 1992 ، ص 85

2-1الفلسفة السياسية للنظام الإقتصادي : إن الفلسفة السياسية للمجتمع و الدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الإشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة ، الدولة المتدخلة الدولة المنتجة).

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة التي تؤمن بضرورة استخدام السياسات الملائمة للوصول إلى التشغيل الكامل والاستقرار و التوازن الاقتصاديين وبالتالي يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة.

وفيما يتعلق بالدولة المنتجة التي ترتكز على مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فان حصة النفقات العامة تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.

2-2 مستوى النشاط الإقتصادي : تتميز كثير من الدراسات التطبيقية منذ بداية القرن العشرين خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى وجود علاقة ارتباط بين مستوى النشاط الإقتصادي و حجم النفقات العامة ، و هكذا أصبح من المسلم به في الفكر المالي الحديث اتجاه الإنفاق العام نحو التزايد بشكل مطرد مع التطور الإقتصادي للمجتمع إلا أنه من السهل تبيين أسباب هذه العلاقة من خلال انعكاس المتغيرات الإقتصادية الأساسية على مستوى النفقات العامة ، ذلك أنه كلما تحسن مستوى النشاط الإقتصادي و ارتفع مستوى الدخل زادت قدرة الدولة على تحصيل الضرائب و هي مصدر الإنفاق العام الرئيسي مما يتيح الفرصة لمزيد من النفقات كلما زاد الدخل القومي ، كذلك فإن التقدم الإقتصادي يحمل في طياته المزيد من الحاجات الخاصة و العامة التي يجب توفيرها و إشباعها [1] .

2-3 المقدرة المالية للدولة : وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه ، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام خلال الفترة المقبلة.

✓ **المقدرة التكليفية** : نقصد بالمقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي) أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي، (المستوى الجزئي) ، و يتوقف على مستوى

[1] محمد البنا ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ، الدار الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ص 275.

الدخل وطرق استخدامه[1].

✓ **المقدرة الإفتراضية** : وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام ، و هذا يرتبط بالقدرة التسديدية و السمعة على مستوى الأسواق المالية ، وعموما فان قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار.

[1] ناصر مراد ، **"فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"** ، دار هومة للنشر ، 2003 ، ص 27,

–خلاصة الفصل –

تعتبر النفقات العامة أحد أبرز أحد أبرز محركات الإقتصاد الوطني التي ترمي لتحقيق أهداف سياسية إقتصادية و إجتماعية ، حيث أن وجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الإقتصادي فقط و إنما كذلك الجانب الإجتماعي ، حيث تنوعت تقسيماتها وفق عدة معايير أهمها المعيار العلمي و العملي .

و قد شهد مفهوم النفقات العامة تطورات عديدة بدءا بالنفقة المحايدة في الفكر الكلاسيكي ثم النفقة المتدخلة في الفكر الكينزي وصولا إلى النفقة المنتجة في الفكر الحديث .

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء ، و إن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى ، إلا أنها تحدث كنتيجة حتمية لأسباب ظاهرية وحقيقية ، بالشكل الذي ساهم في إبراز آثارها الإقتصادية على مختلف المتغيرات الإقتصادية كالإنتاج ، الإستهلاك و توزيع الدخل إضافة إلى الآثار الإقتصادية غير المباشرة أو ما يعرف بأثر المضاعف و المعجل ، و قصد تحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة فإنها تخضع إلى جملة من الضوابط و المحددات تجنبا لنقص الفعالية .

الفصل الثاني :

الإنفاق العام (السياسة الإنفاقية) في نماذج النمو

المبحث الأول : دلالات النمو الإقتصادي

المبحث الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي

المبحث الثالث : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الإقتصادي

– تمهيـــد الفصل –

يعتبر النمو الإقتصادي أهم المؤشرات الإقتصادية و هدف أي سياسة إقتصادية كانت ، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الإقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الإقتصادية ، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الإقتصادية و يبرز في أي اتجاه يسير الإقتصاد ، و من جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الإقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي و اجتماعي .

و يأتي النمو الإقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الإقتصاديين تماشيا و تطور الفكر الإقتصادي ، إذ كان الإهتمام يدور حول العوامل المفسرة له و المحددات التي يتحدد من خلالها ، و بحكم تطور الوقائع الإقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الإقتصادي ، إذ بحكم أن النمو الإقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج ، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الإقتصادي نتيجة عوامل عديدة و متعددة .

مما سبق نطرح السؤال التالي :

ما هو دور الإنفاق العام في مختلف نظريات ونماذج النمو الإقتصادي ؟

و للإجابة على السؤال قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث

المبحث الأول : دلالات النمو الإقتصادي .

المبحث الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي .

المبحث الثالث : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الإقتصادي .

المبحث الأول : دلالات النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف التي تسعى خلفها الحكومات ، و تتطلع إليها الشعوب و المعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو .

المطلب الأول : مفهوم النمو الإقتصادي

تعددت تعاريف النمو الإقتصادي نذكر منها :

– **النمو الإقتصادي** : " هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير و المتوسط "[1]

– **النمو الإقتصادي** : " هو الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين "[2]

– **النمو الإقتصادي** : "هو معدل التغير في متوسط الناتج للفرد (نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط) و هو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض "[3]

– **النمو الإقتصادي** : " هو عبارة عن ظاهرة كمية يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج القومي "[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي :

– النمو الإقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط ، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الإقتصادي يفوق معدل النمو السكاني ، حيث أن:

معدل نمو الإقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي– معدل نمو السكان

[1]Eric Bousserelle , "**Dynamique économique–croissance**, **crises**, **cycles** " , Gualino éditeur , paris , 2005 , p 30.

[2]Arrous Jean , "**les théories de la croissance**" , édition du seuil , 2006 , paris , p9.

[3]حسين عمر ، "**التطور الفكر الإقتصادي**" ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص 191,

[4]Maré Nouchi , "**croissance–histoire économique**" , édition hazan , paris , 1990 , p 44.

– أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية ، و هذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم ، حيث أن :

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي – معدل التضخم

و إجمالا نقول بأن النمو الإقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) و زيادة نصيب الفرد منه[1] .

و يأخذ معدل النمو الإقتصادي عموما ثلاث حالات :

1– معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن .

2– معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن .

3– معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن .

كما يمكن تصنيف النمو الإقتصادي إلى[2] :

أ– النمو الإقتصادي الموسع : معناه نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان ، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنا .

ب– النمو الإقتصادي المكثف : معناه نمو الناتج الوطني يكون بمعدل يفوق معدل نمو السكان مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل الفردي .

[1] وعيل ميلود ، "**المحددات الحديثة للنموالإقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2013–2014 ، ص 9.

[2] رفيق نزاري ، "**الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي:دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب**" ، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر، غير منشورة ، باتنة ، 2008 ، ص 73.

المطلب الثاني : عناصر و مقاييس النمو الإقتصادي

إن النمو الإقتصادي يتولد نتيجة دمج مجموعة من العوامل ، كما يظهر عن خصائص و سمات تمكن من قياسه .

1- عناصر النمو الإقتصادي

لكي يتحقق النمو الإقتصادي في أي بلد لا بد من توفر ثلاثة مكونات أساسية و هي :

1-1 النمو السكاني (العمل) : عبارة عن مجموع القدرات الفزيائية و الفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته ، حيث يعتبر من العوامل المهمة التي تساهم في زيادة الإنتاج و من ثم معدلات النمو الإقتصادي و يرتبط حجم اليد العاملة بحجم السكان و ساعات العمل التي يبذلها كل عامل ، كما يجب التركيز على نوعية العمل ، حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية العمل من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته و يتم ذلك عن طريق التدريب أثناء العمل و التعليم .

1-2 تراكم رأس المال : يشتمل هذا العنصر على الإستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية ، و يعتبر الإدخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الإستثمارات .

1-3 التقدم التكنولوجي : يعرف على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية ، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[1] .

2- مقاييس النمو الإقتصادي

تتمثل الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما :

2-1 المعدلات النقدية للنمو: و هي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد الوطني أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة و يعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه . و التي تهدف إلى محاولة

[1] إسماعيل عبد الرحمن ، حزبي محمد موسى عريقات ، **"مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد"** ، الطبعة 1 ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، 1999 ، ص 374.

الإنفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا ، مما يسهل التعامل مع البيانات الإقتصادية المنشورة ، و نفرق فيها بين[1] :

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل النمو الإقتصادي الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية .

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: و يتم ذلك لإستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل . و يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة .

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الإقتصادية الدولية المقارنة بل يتم إستخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية ، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم .

2-2 المعدلات العينية للنمو الإقتصادي : مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدولة المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل و الناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد ، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الإقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استعمال بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الإقتصادي .

2-3 مقارنة القوة الشرائية : تستخدم المنظمات و الهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الإقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف تبعا لذلك المقياس ، من عيوبه أنه يربط علاقة تعسفية بين قوة الإقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضطرب فيه

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **"النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية"**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1998 ص ص 118-120.

قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية ، لذلك تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى كون هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لإقتصاديات الدول النامية و ثم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى "حجم السلعة الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى" .

المطلب الثالث : تقدير و قياس النمو الإقتصادي

تكمن أهمية قياس النمو الإقتصادي و التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات و الإحصائيات ، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك .

و تقديرات النمو الإقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الإقتصاد.

1- القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها : "ذلك الإرتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج"[1]

أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي :

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة

حيث أن:

المنتجات النهائية : هي المنتجات الموجهة للإستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات و تجهيزات .

المنتجات الوسيطة : وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج .

و تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة تعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج ، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام ، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون :

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الإقتصاد المحلي

[1]Stanley Fischer et autres , "**Macro économie**", 2éme édition , édition dunod , paris , 2002 , p 68.

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات في الإقتصاد المحلي ، و ليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع و الخدمات في الإقتصاد المحلي ، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين : مرة كقيمة نهائية ، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى ، و لهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام .

2- طريقة الدخل

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الإقتصاد المحلي ، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الإقتصاد المحلي ، مما يعني أن :

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث :

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج .

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الريوع .

و بالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني و الذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات و النشاطات الإنتاجية المختلفة ، و للحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد :

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الإهتلاك

3- طريقة الإنفاق

يُعنى هذا المفهوم باحتساب كافة المبالغ التي يتم إنفاقها من قبل الهيئات الخاصة و العامة على شراء السلع و الخدمات المنتجة في الإقتصاد خلال فترة معينة أي :

$$\mathbf{Y = C + I + G +(X-M)}$$

حيث Y: يمثل الدخل الوطني

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الإستهلاك) و تشمل جميع المبالغ التي تُنْفَق من قبل الأفراد لشراء مختلف المستلزمات الإستهلاكية .

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الإستثمار الخاص) يتضمن كافة المخصصات المالية التي تقوم المؤسسات الخاصة بصرفها من أجل زيادة رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية[1].

G: إنفاق القطاع الحكومي يمثل كافة الإعتمادات الممنوحة للسلطات المركزية من أجل القيام بمهامها الرئيسية ينفق على تسيير مختلف الأجهزة الإدارية و يسعى لتحقيق الأمن و الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي .

(**X–M**) : يمثل إنفاق القطاع الخارجي حيث تمثل الصادرات إنفاق الدول الأخرى على السلع و الخدمات المنتجة محليا و بالتالي تعتبر جزء من الناتج المحلي ، أما الواردات فهي لا تنتج محليا لذلك تطرح من الناتج المحلي .

[1] محمد عزت غزلان ، "**الإقتصاد الكلي**" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 ، ص 67.

المبحث الثاني : نظريات و نماذج النمو الإقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الإقتصادي و حاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الإقتصادي و الخروج من دائرة التخلف و الركود الذي ميز الكثير منها ، حيث نقائص كل نظرية كانت نقطة إنطلاق نظرية أخرى .

المطلب الأول : نظريات ونماذج النمو في الفكر الكلاسيكي

يعتبر الإقتصاديون الكلاسيك أصحاب السبق في تفسير النمو الإقتصادي إذ استند التحليل الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها المنافسة التامة ، الملكية الخاصة ، التشغيل الكامل للموارد من خلال الآراء التي حملها كل من : آدم سميث ، روبرت مالتوس ، دافيد ريكاردو .

1- آدم سميث:

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الإقتصادي المتعلق بعملية النمو الإقتصادي ، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه وحاول كشف العوائق التي تحول دون ذلك ، إذ اعتبر آدم سميث العمل مصدر لثروة الأمة و تقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية[1] .

و تحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها[2] :

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال .
- زيادة الإبتكارات الناجمة عن التخصص.

كما نبه إلى ضرورة التراكم الرأسمالي بهدف التوسع في تقسيم العمل و الرفع من الإنتاج و بالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، كما ربط التراكم الرأسمالي برغبة الأشخاص في الإدخار بدلا من الإستهلاك .

حسب سميث فإن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق ، غير أن تحسن وسائل النقل و تطوير

[1] صلاح الدين نامق ، **"نظريات النمو الإقتصادي"** ، الطبعة 2 ، دار المعارف ، مصر ، 1965 ، ص 53.

[2] مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية: نظريات، سياسات و موضوعات"** ، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2007 ، ص 56.

التجارة الخارجية من شأنهما توسيع السوق إذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع الموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة إلى منافع إجتماعية[1] .

كما أبان عن الدور الرئيسي الذي يلعبه إدخار الفائض في التوجه نحو الإستثمار و دعا إلى الإبتعاد عن الإستهلاك المفرط و تحويل الأرباح و العوائد إلى القطاع الصناعي[2] .

أما أبرز معوقات النمو الإقتصادي في رأيه هو محدودية الموارد الطبيعية كالإستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع و مناخ الدولة ، فمع تقدم الإقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان يصعب التغلب على قيود الموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال[3].

2- روبرت مالتوس

ركز روبرت مالتوس* على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح ، و ان ادخار ملاك الأراضي يحدد الإستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين و أن اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض و يتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو .

و أما نظريته في السكان تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الإقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات تتناقص عوائد الزراعة فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و لا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الإقتصادي .

[1] هوشيار معروف ، **"التحليل الإقتصادي الكلي"** ، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005 ، ص 371.

[2] فتح الله و لعلو ، **"الإقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الإقتصادية"** ، الطبعة 1 ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1981 ، ص 108.

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ،**"التنمية الإقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياستها"** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004 ، ص 71.

***روبرت مالتوس** : (1766-1834) باحث سكاني و اقتصادي سياسي إنجليزي مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني " بحث في مبدأ السكان " ، "أصول الإقتصاد السياسي"

3- ديفيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم النشاطات الإقتصادية ، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابه الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان ، فالأرض هي أساس أي نمو افتصادي[1] .

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي . و ركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج إذ بفضل الإختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة ، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ .

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي :

- الرأسماليون: يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الإقتصاد الوطني وفي النمو الإقتصادي بصفة عامة لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين :

✓ البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن .

✓ إعادة الإستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة ،وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال .

- العمال : فإنهم مهمون ، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليين ، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد و كل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج .

- الإقطاعيون : هم ملاك الأراضي فإنهم مهمون جدا و خاصة في المجال الزراعي ، لأنهم يقدمون الأرض و هي العنصر الأساسي للعمل الفلاحي .

و يقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام وهي :

- أرباح الرأسماليون.
- أجور العمل.
- ريوع الإقطاع.

بما أن الأرباح هي أعظم الدخول ، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية و للمجتمع

[1] إسماعيل شعباني ، **"التنمية الإقتصادية"** ، دار هومة ، الجزائر ، 1997 ، ص 63.

و ذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ، و لهذا ركز على زيادة الأرباح إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ، ويزداد بذلك الإستثمار .

أما عن التجارة الدولية فهي مهمة جدا في المجال الإقتصادي ، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل و ذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع و المواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل .

4- شومبيتر:

يصنف تحليل شومبيتر* ضمن أهم المساهمات في الفكر الإقتصادي ، إذ إعْتَبَرَ عملية النمو تتم في صورة تدريجية في المدى القصير و غير مُنَظَمَة في مسارها على المدى الطويل حيث تَحْدُث في شكل تموجات بين فترات الإزدهار و الكساد و يرى شومبيتر أنه لتحقيق النمو لابد من الخروج من دائرة العلاقات بين عناصر النمو بانتهاز الفرص الإستثمارية المتاحة و إقامة المشروعات و التجديدات كما يُركز على الدور الفعال للمنظم في عملية النمو الإقتصادي من خلال التجديد و الإبتكار في الإنتاج الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو[1] .

تتلخص نظرية شومبيتر للنموالإقتصادي في النقاط التالية[2] :

أ- الإبتكارات : و تضم عدة عناصر مثل : إدخال منتج جديد ، طريقة جديدة في الإنتاج ، فتح سوق جديدة ، توفير مصدر جديد للمواد الخام و المواد نصف مصنعة ، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة . و تتمثل الإبتكارات حسب شومبيتر في "إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور .

*شومبيتر: (1833-1950) عالم أمريكي في الإقتصاد و العلوم السياسية اشتهر بترويجه لنظرية لبفوضة الخلاقة في الإقتصاد وكان من مؤلفاته "دورات الأعمال –تحليل نظري تاريخي و إحضائي في الرأسمالية" و "الرأسمالية و الإشتراكية و الديمقراطية" و "تاريخ التحليل الإقتصادي" الذي لم يتم كتابته و نشر بعد وفاته .

[1] محمد ثابت هاشم، **"التنمية الإقتصادية في المجتمع المعاصر"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 103.

[2] مقالة بعنوان ، **"النمو الإقتصادي"** ، أطلع عليها يوم 05/03/2016 ، بتوقيت 16:30 مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.startimes.com/?t=32344602

ب– دور المبتكر: يعطي شومبيتر دور المبتكر المنظم و هو شخص قادر على تقديم شيء جديد تماما فرغم أنه لا يوفر أرصدة نقدية إلا أنه يحول مجال استخدامها . تحذوه في ذلك عدة دوافع منها: الرغبة في خلق مملكة تجارية خاصة ، الرغبة في الإنتظار ، السعادة الناجمة عن إستخدام القدرات الشخصية . كما يقول شومبيتر "فإن المبتكر أو المنظم يحتاج إلى وجود قدر من المعارف الفنية غير المستقلة يكون قادرا على إستخدامها".

ج– دور الأرباح: إن الدافع الرئيسي لأي نشاط إقتصادي هو تحقيق الأرباح ، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الإبتكارات و التي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الإبتكار مقارنة بباقي المشاريع[1] .

د– كسر التدفق الدائري : يتم كسر التدفق الدائري حسب شومبيتر من خلال الإبتكار في شكل منتج جديد بواسطة المنظم من أجل تحقيق الأرباح . و بمجرد ما يصبح الإبتكار مربحا يتهافت المنظمين الآخرين على إنتاج المنتج الجديد .

هـ– العملية الدائرية : إن تمويل الإستثمارات من الإئتمان المصرفي ، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية . و مع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة و هذا يؤدي إلى تقلص المشروعات و خروجها تدريجيا .

و عند بداية المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن المعروض النقدي سوف ينكمش و تميل الأرباح نحو الإنخفاض .

وقد قال شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد و الجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالإكتشاف و عندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون و عندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم إبتكارات جديدة و يحدث الإزدهار مرة أخرى.

[1] طاوش قندوسي ، "**تأثير النفقات العمومية على النموالإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر (1970–2012)**" ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص: تسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013–2014 ، ص 102.

المطلب الثاني : نظريات ونماذج النمو في الفكر الكينزي

عرف كينز بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيك و معارضته لقانون ساي ، حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل و الإستخدام و ليس بالضرورة عند مستوى الإستخدام التام ، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض و إنما تنحصر في جانب الطلب الفعال .

إذ اعتبر كينز أن الإستثمار هو دالة لسعر الفائدة و الإدخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل (فكلما زاد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي) ، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الإستهلاك و الطلب على الإستثمار و أكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم ، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الإستثمار و المعطاة بالصيغة التالية[1] :

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الإستثمار

و بالتالي فإن الدخل و التشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الإستثمار .

فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الإستثمارات و ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان و التقدم التكنولوجي ، ما يُظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الإقتصادي بل ترك مواضيع النمو والتنمية لمن يعرفون بالنيوكينزيين كأمثال هارود و دومار و اهتم أكثر بالإستقرار الإقتصادي .

[1] مدحت القريشي ، **"التنمية الإقتصادية : نظريات، سياسات و موضوعات"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو النيوكلاسيكي

استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو نذكر من بينها نموذج سولو سوان* .

1- نموذج سولو

يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية ، قام سولو بنشر بحثه "مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي عام 1956" و الذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض امكانية الإحلال بين العمل و رأس المال .

2- فرضيات النموذج

- الإقتصاد يتكون من قطاع واحد و يقوم بإنتاج منتج مركب واحد .
- الإقتصاد مغلق و تسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه .
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال .
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى و بالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة .

إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج و خاصة العمل و رأس المال فعن طريقة نسبة (رأس المال العمل) و بتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو عبر الزمن من نحو التوازن[1] .

3- تحليل النموذج:

انطلاقا من أن هناك منتج مركب واحد "y" باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L و رأس المال K فإن الناتج الإجمالي للفترة يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة T يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة ، و بافتراض ثبات الميل المتوسط للإدخار S.

و ثبات معدل نمو العمل N يكون توظيف النموذج على النحو التالي:

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، **"اقتصاد التنمية:نظريات-نماذج-استراتيجيات"** ، الطبعة 1 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012، ص 114.

* **سولو سوان** : ولد في 1924 ، هوخبير إقتصادي أمريكي ، اشتهر لعمله على نظرية النمو الإقتصادي و نموذج النمو الخارجية

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة T يرمز له بالرمز KT فإن معدل الإستثمار الصافي K^* يعادل :

$$K^* = \frac{dK}{\Delta T} \quad .....(1)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج :

$$K^* = S.y.....(2)$$

أي أن معدل الإستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للإدخار مضروب في إجمالي الناتج و نظرا لأن الناتج تم باستخدام كل من العمل و رأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح :

$$K^* = \int (K.L).....(3)$$

و تعويض قيمة y من المعادلة (3) في المعادلة (2):

$$K^* = S\int (K.L).....(4)$$

و هي معادلة تفاضلية في متغيرين هما L.K وكلاهما دالة للزمن T ونظرا لإعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي بمعدل نمو نسبي ثابت N فإن معادلة العمل تصبح :

$$L_t = L_0 \, . \, E^{nt}.....(5)$$

أي أن عرض العمل المتاح $L_{(t)}$ يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة (0) إلى الفترة (t) بمعنى أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض أي أن هناك عمالة كاملة .

بالتعويض بقيمة $L_{(t)}$ من المعادلة (5) في المعادلة (4):

$$K = S \, . \, (K.L_0.E^{nt}).....(6)$$

ونحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن مخزون رأس المال ، أي معدل الإستثمار الصافي و بالمعلومة لكل من $L_{(t)}$ ، $K_{(t)}$ يمكن حساب مميز الإنتاج عبر الزمن y و بالتفاضل الجزئي لدالة الإنتاج (3) تحصل على عائد العمل (الأجور) و عائد رأس المال (الأرباح) وعلى ذلك تصبح العوائد :

عائد العمل W: (الأجور)

$$W = \frac{S(K-L)}{L}.....(7)$$

عائد رأس المال P: (الأرباح)

$$P = \frac{S(K-L)}{K} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

- يشرح سولو فكرته على النحو التالي :

حيث أن مخزون رأس المال الأولي معطى من خارج النموذج ، و عرض العمل معطى من المعادلة (5) ، حيث أن العوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج سوف تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل بكل من رأس المال و العمل فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن من أي معدل الإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (3) و من ناحية أخرى فإن الميل للإدخار يوضح القدرة من المنتج الصافي ، الذي يمكن أن يدخر و يستثمر في المعادلة (1) و بذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية و بالإضافة التراكم الصافي إلى الرصيد المتراكم سابقا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية و هكذا تتكرر العملية[1] .

4- نقد نموذج سولو سوان:

- أهمل "سولو" مدى تأثير التغير التكنولوجي و أبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة .

- اقتراض الإقتصاد المغلق و سيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع و يكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

- إهمال النموذج لمدى تأثير الإستثمار على النمو ، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال و العمل .

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، "**اقتصاد التنمية:نظريات–نماذج–استراتيجيات**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

المبحث الثالث : أثر السياسة الإنفاقية على النمو الإقتصادي

يتحدد تأثير الإنفاق العام في حجم النشاط الإقتصادي بصفة عامة و النمو الإقتصادي بصفة خاصة حسب الوضعية الإقتصادية القائمة في كل بلد ، حيث يختلف تأثيره في الأنظمة الليبرالية مقارنة بالأنظمة التدخلية .

المطلب الأول : أثر الإنفاق العام على النمو PIB في المدى القصير في نموذج إقتصادي مغلق (IS-LM)

تعد الحالة الإقتصادية السائدة و طرق تمويل الإنفاق من بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد مدى فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونميز بين حالتين :

1- حالة الكساد الإقتصادي

يكون التوازن المحصل عليه عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل نظرا لوجود طاقات عاطلة وتتميز هذه الحالة بمرونة عالية في الجهاز الإنتاجي ، من هنا تستطيع الحكومة زيادة حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يساهم في الطلب و الحد من مشكلة البطالة .

لكن في ظل الإقتصاديات المتخلفة التي تتميز بجمود في حركة الإنتاج ، نقص في التكوين الرأسمالي و ضعف البنية الأساسية ، فلا بد أن يُوَجَه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي من خلال زيادة الإستثمارات الخاصة و العامة هذا حتى يتمكن الإنفاق العام من توسيع الطاقة الإنتاجية و القيام بوظيفته كما يجب[1] .

و يمكن توضيح أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج بالشكل التالي :

[1] وليد عايب عبد الحميد ، **"الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق المكومي"** ، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص 131.

الشكل رقم 01-02 :أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على الناتج التوازني في نموذج IS-LM

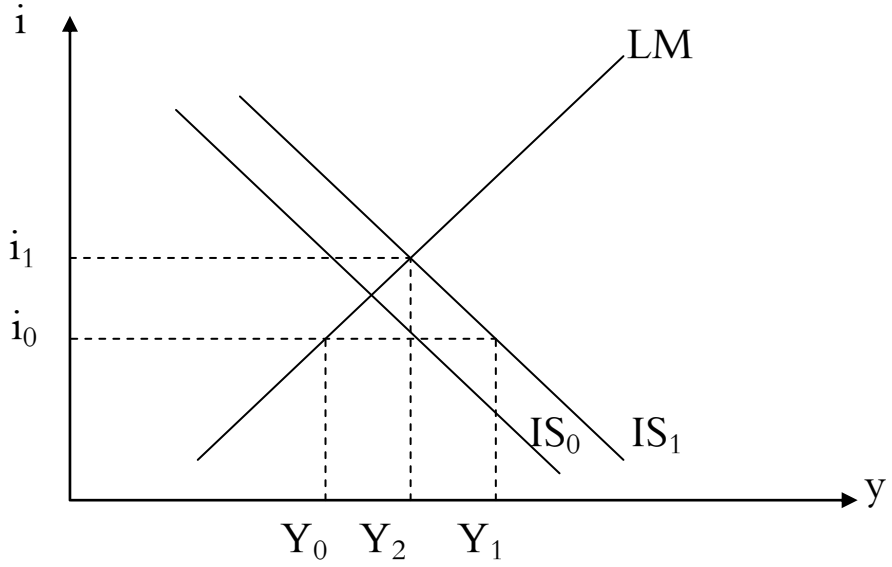

المصدر : محمد السريتي و عبد الوهاب نجا ، "**النظرية الإقتصادية الكلية**" ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 190.

عند زيادة الإنفاق العام G ينتقل المنحى المعبر عن توازن سوق السلع و الخدمات من IS_0 إلى IS_1 و بالتالي يرتفع الدخل من (y_0 إلى y_1) عند نفس معدل الفائدة i_0.

إن ارتفاع الدخل من y_0 إلى y_1 يؤدي إلى اختلال سوق النقد (الطلب على النقد من أجل المعاملات يرتفع على اعتباره يتناسب طرديا مع الدخل) ، من أجل المحافظة على التوازن في سوق النقد يجب أن ينخفض الطلب على النقد من أجل المضاربة ما يؤدي إلى إرتفاع معدل الفائدة هذا ما ينتج عنه إنخفاض في الإستثمار الخاص و بالتالي انخفاض مستوى الدخل من y_1 إلى y_2 (أثر المزاحمة) ، فالحصول على توازن جديد عند الدخل y_2 .

2- حالة وجود تضخم في الإقتصاد

هذه الوضعية تعكس مستوى من الدخل التوازني (y) أكبر من ذلك الدخل الذي يضمن وضعية التشغيل الكامل ، هذا ما يؤدي إلى تزايد الطلب الكلي بدرجة كبيرة عن الإنتاج لأنكل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا و بالتالي فإن فجوة okun الحاصلة في الإنتاج أو الدخل الوطني المقدرة بـ ype-y ما هي إلا عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للإسعار و بالتالي تظهر فجوة تضخمية في الإقتصاد الوطني و تقاس بالعلاقة التالية :

الفجوة التضخمية = فجوة الإنتاج / المضاعف

هنا تتبع الدولة سياسة مالية انكماشية تتلخص إما في رفع مستويات الضرائب أو تخفيض مستوى الإنفاق العام أو مزج السياستين السابقتين ، أي تخفيض الإنفاق و زيادة الضرائب[1] .

3- أثر المزاحمة:

حسب النظرية الكينزية فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الإقتصاد تؤدي إلى الحد من البطالة و تحسين دخول المستهلكين و كنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم ينخفض الإستثمار مشكلا ما يسمى بـ " أثر المزاحمة " ، كما أقر بعض الإقتصاديين بأن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الضرائب أو الإقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام و بالتالي يؤدي إلى انخفاض طلب القطاع الخاص (الإستثمار ينخفض) ، أما تمويل الإنفاق من خلال اصدار نقود جديدة فيمكن اعتبارها الطريقة الأفضل لعكس الأثار الإيجابية لزيادة الإنفاق العام دون الوصول إلى الأثر السلبي لهذه الزيادة المتمثل في مزاحمة القطاع الخاص و ذلك لأن سعر الفائدة ما هو إلا إلتقاء بين عرض النقود و الطلب على النقود[2] .

---

[1] خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي ، **"مبادئ الإقتصاد الكلي"** ، الطبعة 3 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، 2000 ، ص 29.

[2] ماصمي أسماء ، **"أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : اقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014 ، ص 141 .

المطلب الثاني : أثر الإنفاق على النمو PIB في المدى القصير في نموذج إقتصادي مفتوح (منديل–فليمنغ)

قام كل من الإقتصادي "روبرت مانديل*" و "ماركوس فليمنغ**" بتطوير نموذج IS-LM الذي (يعتبر نموذج خاص لإقتصاد مغلق) بدمج الصادرات و الواردات في معادلة التوازن من خلال سوق السلع و الخدمات وأيضا بإدراج العلاقة التي تمثل توازن ميزان المدفوعات وبذلك يمكن تحليل سيرورة عمل اقتصاد صغير مفتوح على المدى القصير عن طريق نموذج منديل فليمنغ الذي يسعى لتحديد التوازن الداخلي و الخارجي من خلال ثلاث أسواق (سوق السلع و الخدمات ، سوق النقد سوق الصرف الأجنبي و ميزان المدفوعات) غير أن هذا التوازن قد يستقر عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و كما هو الحال في اقتصاد مغلق يمكن للدولة أن تتدخل هنا أيضا باتخاذ سياسة انفاقية توسعية من أجل الرفع من مستوى النشاط الإقتصادي و امتصاص البطالة غير أن أثر هذه السياسة في اقتصاد مفتوح يختلف عن أثرها في اقتصاد مغلق .

1– فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن

إن أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل اقتصاد صغير مفتوح يختلف عنه في ظل اقتصاد مغلق كما رأينا من قبل في نموذج "IS-LM" ، إذ رأينا أن التوسع في الإنفاق العام يرفع من الدخل ، لكن في ظل نموذج صغير مفتوح ونظام سعر صرف مرن ، فإن التوسع في الإنفاق العام ليس له أثر على الدخل أي أن مضاعف الإنفاق العام تكون قيمته شبه منعدمة وذلك راجع إلى سببين رئيسيين :

- وجود أثر إزاحة ناتج عن ارتفاع سعر الفائدة المحلي وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإستثمار الخاص.
- الإرتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى ارتفاع في حجم الدخل بشكل أولي يؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية

---

* **روبرت مانديل** : 1932 كتب عن نطاق واسع عن تاريخ النظام النقدي الدولي ، ومن كتبه نظام النقد الدولي : النزاع و الإصلاح ، رجل الإفتصاد و الإقتصاد ، النظرية النقدية : فوائد التضخم و نمو الإقتصاد العالمي ، إختلال التوازن العالمي ، شارك في تحرير المجلة النقدية للإقتصاد العالمي ، الديون و العجز في الأداء الإقتصادي ، بناء أوروبا الجديدة ، التضخمو النمو في الصين .

** **ماركوس فليمنغ** : (1911-1976) كان نائب مدير قسم الأبحاث في صندوق النقد الدولي لسنوات عديدة ، وروبرت مانديل نشر مقالات مستقرة حول الآثار على المدى القصير من السياسة النقدية و المالية في الإقتصادات المفتوحة .

بحكم زيادة الطلب على النقود ، حيث تكون هذه الزيادة أعلى من سعر الفائدة الدولي و هو ما يدفع إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل و بالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية بشكل يرفع من قيمتها و هو ما يؤثر سلبا على الصادرات التي ترتفع قيمتها في نظر الخارج و هذا ما يؤدي إلى انخفاض في حجم الصادرات يقابله انخفاض في الدخل ، يوازي ذلك الإرتفاع فيه في بادئ الأمر عند زيادة الإنفاق العام بفعل آلية المضاعف و بالتالي فإنه في ظل نظام سعر صرف مرن فإن التوسع في الإنفاق العام لا أثر له على حجم الناتج أو الدخل[1] .

الشكل 02-02: أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن

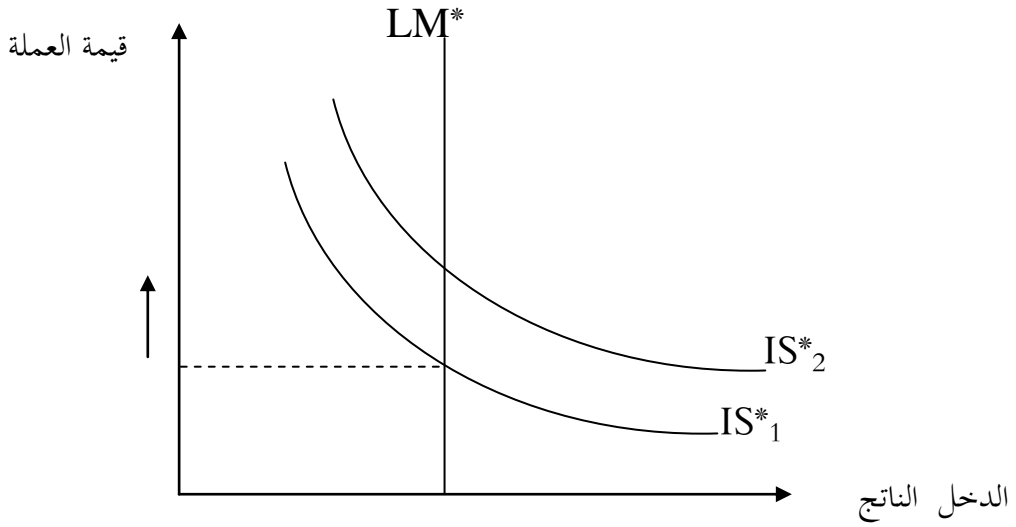

المصدر : بن عزة محمد ، **"ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف – دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر–"** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص: تسيير المالية العامة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2014-2015 ، ص 182.

[1] بودخدخ كريم ، **"دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر (2001–2009)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : نقود ومالية ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، 2009-2010 ، ص 160

2- فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت

إن زيادة الإنفاق العام في ظل نظام صرف ثابت يؤدي في بادئ الأمر إلى انتقال منحنى (IS^*) إلى اليمين و بالتالي زيادة حجم الناتج أو الدخل ، ولكن ذلك يقابل بارتفاع في قيمة العملة بسبب ارتفاع سعر الفائدة المحلي عن سعر الفائدة الدولي ، لكن و بسبب اتباع نظام سعر صرف ثابت فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يدفع بالبنك المركزي إلى التدخل في سوق الصرف عن طريق احتياطاته من العملة المحلية و الأجنبية ، و ذلك بزيادة عرض العملة المحلية وطلب العملة الأجنبية قصد الحفاظ على قيمة عملة ثابتة و هذا ما يؤدي إلى انزياح منحنى (LM^*) إلى اليمين و هذا ما يساهم في النهاية في زيادة الدخل أو الناتج .

و خلاصة لما جاء به نموذج "منديل-فليمينغ" فإن سياسة الإنفاق العام التوسعية تكون أكثر فعالية في ظل نظام سعر صرف ثابت أكثر منها في ظل نظام سعر صرف مرن .

الشكل 02-03: أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت

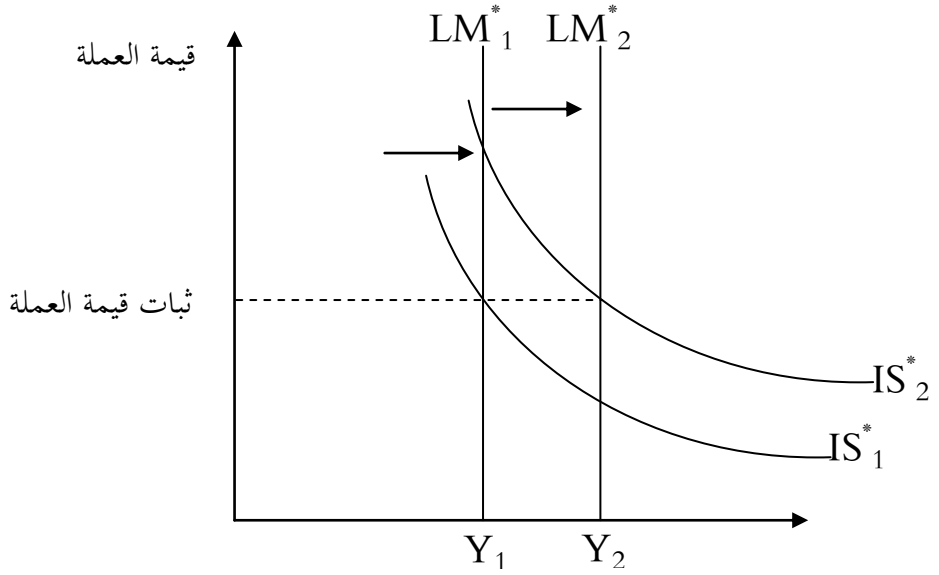

المصدر : بودخدخ كريم ، **"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2001-2009"** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص: نقود ومالية ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر ، ص 161.

المطلب الثالث: أثر الإنفاق على النمو PNB في المدى الطويل (نموذج بارو)

قد صاغ الإقتصادي بارو* نموذج يفسر التأثير الإيجابي للإنفاق العام ليس على مستوى المتغيرات الإقتصادية فحسب و إنما أيضا على مستوى معدل النمو الإقتصادي و بالمقابل يؤثر تمويل هذه النفقات سلبا على مستوى النمو[1] .

1- فرضيات نموذج بارو

- يرمز للنفقات العمومية الموجهة للمنشآت القاعدية بـ G و ليس لمخزون المنشآت القاعدية العمومية.

- تمثل تلك النفقات استثمار عمومي صافي في سلعة إجتماعية بمعنى مستخدمة بدون خصم و لا تخصيص .

- يفترض بارو أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أحل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص و أن هذه السلع تتميز بخاصيتين اللاتنافسي و اللااقصاء ، حيث نقول عن سلعة أنها لا تنافسية إذا كان استخدامها من طرف عون لا ينقص من الكمية المتاحة منها للأعوان الأخرى ، بينما مفهوم اللااقصاء فيميز من جهته السلع التي لا يمكن أن يُسْتَثْنى عون من منافعها[2] .

- يفترض بارو في نموذجه انعدام نمو السكان $n=0$ (L:ثابت) ، عدم وجود تقدم تقني و انعدام انخفاض رأس المال الخاص .

- يعتمد هذا النموذج على دالة إنتاج من نوع كوب دوغلاس ، ذات مردودية سلمية ثابتة لعوامل الإنتاج من أجل المؤسسة الممثلة (i) و المعطاة بالشكل التالي :

$$Yi=A_i.K^{\alpha}_i.L_i^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \ldots..(1)$$

* **بارو** : 1944 هو أستاذ إقتصادي شهير في الإقتصاد الكلي العالمي ، يعتبر عضو مؤسس في المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، كان يعمل على معادلة ريكاردو و على محددات النمو الإقتصادي .

[1]Philippe Darreau , "**croissance et politique économique**" , 1er edition . 2003 , editions de boeck université , Belgique , p 90 .

[2]Katheline Schubert , "**Macroéconomie comportements et croissance**", vuibert , 1996 , p 260 .

مع $0<\alpha<1$

حيث : تمثل $1-\alpha$ مرونة الإنتاج أما A فيعبر عن مستوى التقدم التقني .

أما : Y_i ، K_i و L_i تمثل على التوالي : الإنتاج ، رأس المال الخاص ، اليد العاملة للمؤسسة (i) وتعبر G عن النفقات العامة الكلية الموجهة للمنشآت القاعدية ، كما تأخذدالة الإنتاج الإجتماعية على الشكل التالي :

$$Y= A.K^{\alpha} .L^{1-\alpha} . G^{1-\alpha} .....(2)$$

كما افترض بارو أن المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة غير أن رأس المال العام يمكن من المحافظة الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم ، أما بالنسبة للمؤسسات فستفسر النفقات العمومية الموجهة للمنشآت القاعدية كعامل إنتاج خارجي متاح بدون تكلفة يمول عن طريق الإقتطاعات الجبائية[1] .

وبغرض التقديم الجيد لهذا النموذج وتحديد آثاره الإقتصادية يمكن التمييز بين حالتين للإقتصاد تفترض الحالة الأولى ثبات معدل الإدخار في حين تعتبره الحالة الثانية خارجي التحديد .

1-1 اقتصاد بمعدل ادخار ثابت : نتائج نموذج بارو في إطار إقتصاد يتميز بمعدل ادخار ثابت يستخرج انطلاقا من معادلة توازن سوق السلع :

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta . K + G .....(3)$$

حيث تمثل K ديناميكية مخزون رأس المال .

كما يفترض بارو أن النفقات العمومية تمول بضريبة نسبية على كل الدخل:

$$T = t . Y$$

حيث أن توازن الميزانية يضمن في كل فترة :

$$T = G = t . Y.....(4)$$

إذن يعطى الدخل الموزع على العائلات بالشكل : $(1-t) . Y$ ، فتكتب دالة الإستهلاك على الشكل :

[1] فتيحة بناي ، **"السياسة النقدية و النمو الإقتصادي: دراسة نظرية"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع : اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2009 ، ص ص 57-59.

$$C = (1-s) \cdot (1-t) \cdot Y \ldots\ldots(5)$$

و منه يصبح توازن السوق :

$$Y = (1-s) \cdot (1-t) \cdot Y + K + \cdot K + G \ldots\ldots(6)$$

$$s \cdot (1-t).Y = \dot{K} + \delta \cdot K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7) \qquad \text{أي}$$

$$K = s.(1-t).Y - \delta \cdot K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

بقسمة (8) على K نجد :

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{s \cdot (1-t) \cdot Y}{K} - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

بتعويض G من العلاقة (4) في (2) تصبح دالة الإنتاج :

$$Y = A \cdot K^{\alpha} \cdot L^{1-\alpha} \cdot (t \cdot Y)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

من (10) نجد :

$$Y = A^{\frac{1}{a}} \cdot K \cdot L^{\frac{1-a}{a}} \cdot (t.Y)^{\frac{1-a}{a}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

حيث A و L ثابتان

بتعويض (11) في (8) يمكن الحصول على تطور مخزون رأس المال :

$$\frac{\dot{K}}{K} = s. (1-t) \cdot t^{\frac{1-a}{a}} - A^{\frac{1}{a}} \cdot L^{\frac{1-a}{a}} - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

تثبت الدولة المعدل الضريبي "t" المحدد لمبلغ النفقات العمومية G ومعدل النمو الإقتصادي .

و يستخرج المعدل الأمثل للضريبة الذي يسمح بتعظيم النمو من المعادلة (12) بالطريقة التالية :

$$\frac{\delta(\frac{\dot{K}}{K})}{\delta t} = \left[-t^{\frac{1-a}{a}} + \frac{1-a}{a} \cdot (1-t).t^{\frac{1-a}{a}-1}\right] . s. A^{\frac{1}{a}} . N^{\frac{1-a}{a}} = 0$$

$$\Leftrightarrow t = \frac{1-a}{a} \cdot (1-t) \Leftrightarrow t^{*} = 1-a \ldots\ldots(13)$$

على ضوء النتيجة المتحصل عليها في إطار معدل ادخار ثابت تتبين إلزامية تخصيص الدولة لجزء ثابت من النفقات العمومية ومساو لـ $t^{*} = 1-a = (\frac{G}{Y})^{*}$ بغرض توجيهها للمنشآت القاعدية في الإقتصاد .

2-1 اقتصاد بمعدل ادخار محدد خارجيـــا : في هـذا الإطـار نفترض نمـوذج يتميز بسلـوك أحادي للمستهلكين كما ورد في نموذج رومار فيعطى معدل نمو الإستهلاك كما يلي :

$$\frac{\dot{C}}{C} = \frac{(1-p)}{p} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

حيث r تمثل المردودية الصافية للإستثمار و p تمثل معدل تفضيل الحاضر .

و تُقيم أرباح المؤسسات بعد دفع الضرائب :

$$(1-t)Y - W.L - (r+\delta).K \ldots\ldots\ldots (15)$$

و مردودية الإستثمار هي :

$$(r+\delta) = (1-t).F_k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

بالنسبة لهذا النموذج نفترض وضعيتين مختلفتين للتوازن أولاهما في اقتصاد ممركز و الأخرى في اقتصاد غير ممركز .

أ- الإقتصاد الممركز : في حالة الإقتصاد الممركز يختار المخطط الإجتماعي المسارات الزمنيةذات الطبيعة الضريبية التساهمية لتعظيم الدالة الرفاهية الإجتماعية ، فتعطى هذه الأخيرة بالعبارة التالية :

$$Y = A^{\frac{1}{a}} . L^{\frac{1-a}{a}} . (t)^{\frac{1-a}{a}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(17)$$

يكون معدل النمو الأمثل :

$$(r+\delta) = (1-t).\dot{F}_K = (1-t).(t)^{\frac{1-a}{a}} . A^{\frac{1}{a}} .K. L^{\frac{1-a}{a}} \ldots\ldots\ldots(18)$$

$$g_e = \frac{(1-t)(t)^{\frac{1-a}{a}} . A^{\frac{1}{a}} .L^{\frac{1-a}{a}} - \delta - p}{\partial} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(19)$$

كما يمكن البرهان أن معدل الضريبة الذي يعظم نعدل النمو $\frac{\delta g0}{\delta t}$ هو $t^* = 1-\alpha$.

ب– الإقتصاد غير الممركز : في حالة الإقتصاد غير الممركز المؤسسات لا تعي انعكاسات الضريبة على الإنتاج ، و بالتالي تكون دالة الإنتاج من الشكل :

$$Y = A.K^{\alpha} .L^{1-\alpha} .G^{1-\alpha} \dots (20)$$

في هذه العبارة يكون G خارجي بالنسبة للمؤسسات ما يقود إلى ربح خاص للإستثمار يساوي :

$$(r+\delta) = \alpha(1-t) . A . K^{\alpha-1} . L^{1-\alpha} . G^{1-\alpha} = (1-t) . \alpha . \frac{Y}{K} \dots (21)$$

حيث $Y = A^{\frac{1}{a}} . K. L^{\frac{1-a}{a}} . (t)^{\frac{1-a}{a}}$ $G = t . Y$

فيأخذ الربح الشكل التالي :

$$(r+\delta) = a (1-t) . A^{\frac{1}{a}} . K . L^{\frac{1-a}{a}} . (t)^{\frac{1-a}{a}} \dots\dots\dots(22)$$

معدل النمو في الإقتصاد غير الممركز أقل من معدل النمو الأمثل و يساوي :

$$ge = \frac{a\,(1-t).\, A^{\frac{1}{a}} . L^{\frac{1-a}{a}} .(t)^{\frac{1-a}{a}} - \delta - \theta}{\partial}$$

كما يمكن البرهان أن معدل الضريبة الذي يعظم معدل النمو $t^*=1-\alpha$.

هذه النتيجة تبرر دخل السلطات العمومية بغية تمكين معدل نمو الإقتصاد غير الممركز من الوصول إلى الأمثلية .

لذلك افترض بارو أن الدولة ملزمة بتثبيت نسبة من النفقات العمومية $(\frac{G}{Y} = 1-\alpha)$ قصد توجيهها للمنشآت القاعدية و تمولها باقتطاع ضرائب متفق عليها لكل الدخل بالتساوي .

– خلاصة الفصل–

يمكن اعتبار النمو الإقتصادي كنتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الإقتصادية و غير اقتصادية أهمها :العمل ، رأس المال ، التكنولوجيا تؤثر على حجم الناتج الوطني ومن ثم على النمو.

و قد حاولت مختلف النظريات تفسير عملية النمو بدءا من المدرسة الكلاسيكية التي اعتمدت بشكل أساسي على تراكم رأس المال و تقسيم العمل كمصدر رئيسي للنمو ، حيث أكد شومبيتر على أهمية الإبتكار و كذا عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الإقتصادي ، و من ناحية أخرى فقد أكد التحليل الكنزي على فعالية الإنفاق العام في التأثير إيجابيا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعالجته الإختلالات الإقتصادية على المدى القصير عنطريق مضاعف الإنفاق ، أما سولو فقد أضاف بعدا جديدا لهذه النظريات بإدخال عنصر التقدم التكنولوجي كمحدد للنمو الإقتصادي على المدى البعيد وصياغته في نموذج جديد حيث خرج هذا النموذج بنتيجة أساسية تتمثل في فكرة التقارب بين الدول أين يمكن ان تلحق الدول النامية بالدول الغنية في المدى البعيد إذا توفرت بعض العوامل .

إن سياسة الإنفاق العام تؤثر على نمو الناتج من خلال تأثيرها على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص . أي الإنفاق العام له آثار إيجابية على النمو الإقتصادي في المدى الطويل عن طريق زيادة إنتاجية القطاع الخاص .

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية للسياسة الإنفاقية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-1990

المبحث الأول : دراسة تحليلية للإنفاق العام و النمو

المبحث الثاني : تقديم الإقتصاد الإقتصادي

المبحث الثالث : تحليل قياسي للأثر بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي في الجزائر

– تمهيـــد الفصل –

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من النفقات العمومية و النمو الإقتصادي ، سنقوم في هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث بدراسة تحليلية قياسية لأثر السياسة الإنفاقية في الجزائر على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2014 فبعد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (نفقات التجهيز ، نفقات التسيير ، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج الخام) سنحاول تطبيق تقنية نموذج الإنحدار الخطي المتعدد على معطيات الإقتصاد الجزائري باعتباره من النماذج الأكثر ملائمة في أبحاث القياس الإقتصادي الحديثة ، و قياس أثر الإنفاق العام على النمو باستخدام الطرق الإحصائية و القياسية أي استعمال طريقة EVIEWS ، و هذا ما يدفعنا للتساؤل التالي :

كيف تؤثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي ؟

و للإجابة على هذا التسؤال قمنا بتقسيم الفصل إلى عدة مباحث وهي :

المبحث الأول : دراسة تحليلية للإنفاق العام و النمو

المبحث الثاني : تقديم الإقتصاد القياسي

المبحث الثالث : دراسة تحلسلية قياسية للسياسة الإنفاقية على النمو 1990-2014

المبحث الأول: دراسة تحليلية للإنفاق العام و النمو

قامت الجزائر بعد حصولها على الإستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى ترتكز أساسا على الصناعات الثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي و التدخل و التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي .

المطلب الأول : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1990-2014) مع التمييز بين تطور كل من نفقات التسيير و التجهيز و تحليل كل منهما.

1- تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة 1990-2014

لقد شهدت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة ،حيث عرف معدل نمو الإنفاق العام تصاعدا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة بالجزائر، إذ تبنت الدولة الجزائرية سياسة انفاقية توسعية و فيما يلي بعض الإحصائيات التي تمثل أهم التطورات التي خصت على جانب الإنفاق العام والتي نتبعها بالتحليل :

جدول (01-03): تطور النفقات العامة في الجزائر 1990-2014

الوحـدة : بالمليار دينار

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	نفقات التسيير (مليار دينار)	نفقات التجهيز (مليار دينار)	نمو نصيب الفرد من %PIB
1990	136,5	88,8	47,7	-0,07086614
1991	212,1	153,8	853	-0,15677966
1992	420,13	276,13	144	-0,05025126
1993	476,62	291,42	185,2	-0,08994709
1994	566,32	330,4	235,92	-0,06395349
1995	759,61	473,69	285,92	-0,03726708

-0,02580645	174,02	550, 6	724,62	**1996**
-0,00662252	201,64	643,55	845,739	**1997**
0,02	211,88	663,86	845,47	**1998**
0	186,89	774,7	961,59	**1999**
0,02614379	321,93	856,19	1178,12	**2000**
0,06369427	357,39	963,63	1321,02	**2001**
0,03592814	452,93	1097,72	1550,65	**2002**
0,10982659	516,51	1122,76	1639,27	**2003**
0,16666667	638,04	1250,89	1888,93	**2004**
0,20982143	806,91	1245,13	2052,04	**2005**
0,14391144	1015,15	1437,87	2453,02	**2006**
0,15806452	1434,69	1674,03	3108,72	**2007**
0,16713092	1937,28	2217,78	4155,06	**2008**
0,02147971	1946,31	2300,03	4246,34	**2009**
0,04439252	1807,86	2659,08	4466,94	**2010**
0,02684564	1934,5	3797,25	5731,75	**2011**
0,1328976	1988,4	4782,6	6771	**2012**
0,05961538	1850	2044,3	3894,8	**2013**
-0,00362976	1986,6	4486,3	6472,9	**2014**

المصدر: site internet :http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg le 24/04/2016

Site internet :http://www.bank-of-algeria.dz le 24/04/12016

باستقراء أهم التطورات التي عرفتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر و من خلال الجدول أعلاه يمكـن توضيح تطور النفقات العامة و ذلك بالإستعانة بالشكل التالي :

الشكل (01-03): تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1990-2014

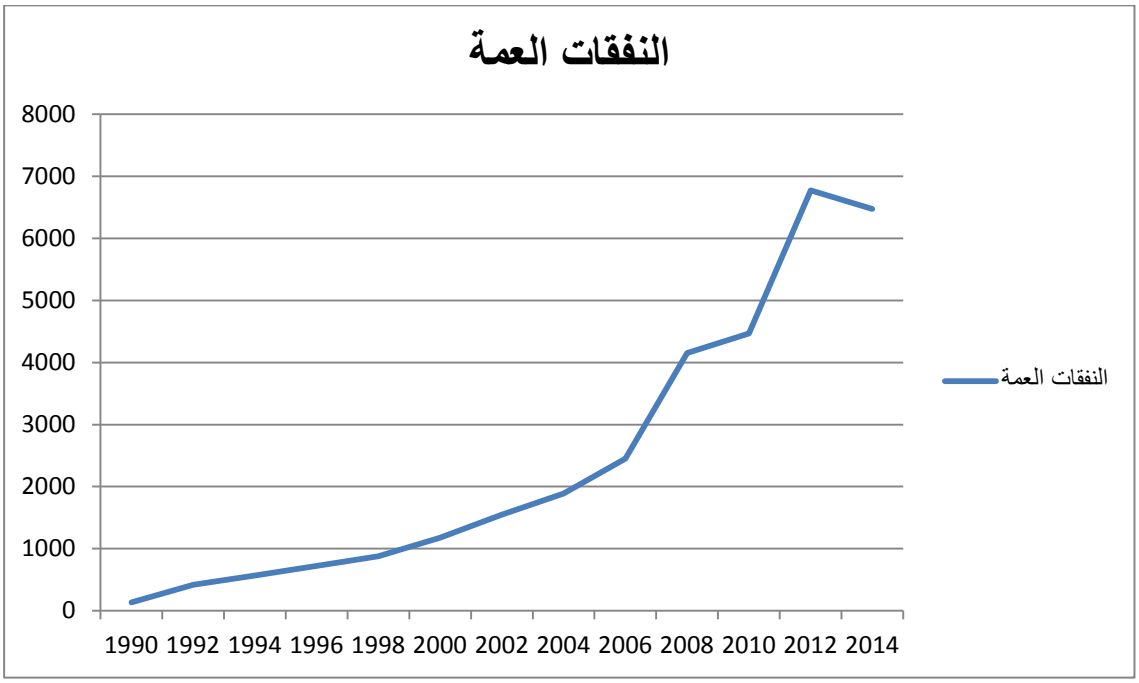

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم الإنفاق العام في تزايد مستمر من سنة لأخرى خاصة مع نهاية التسعينات . فقد سعت الدولة إلى إحداث إصلاحات هيكلية غداة الصدمة النفطية سنة 1986 التي أبانت هشاشة الإقتصاد الجزائري و تبعيته للمحروقات فتغير دور الدولة من دور المنتج و الموزع إلى دور المراقب و المنظم فزاد حجم النفقات تطور أكبر مما كان عليه من قبل.

في حين تمدت الفترة من1999 - 2014 نموا متسارعا لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال تلك السنوات ، و الناجمة أساسا عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية و توقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة اللاإستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهته المادة ، الأمر الذي سمح للجزائريين بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إتفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية من خلال تطبيق مخططات ماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها وهي "مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي " المطبق بين سنتي 2001-2004 و "برنامج دعم النمو

الإقتصادي" المطبق خلال المرحلة 2010-2014 ، و لقد جاءت معظم هذه الخطط الإقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات و القطاع الزراعي و القطاع السياحي و الخدماتي و قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي و الحرفي .

2- تحليل تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة 1990-2014

لتوضيح تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال هذه الفترة نستعين بالشكل التالي :

الشكل (02-03) : تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة الممتدة 1990-2014

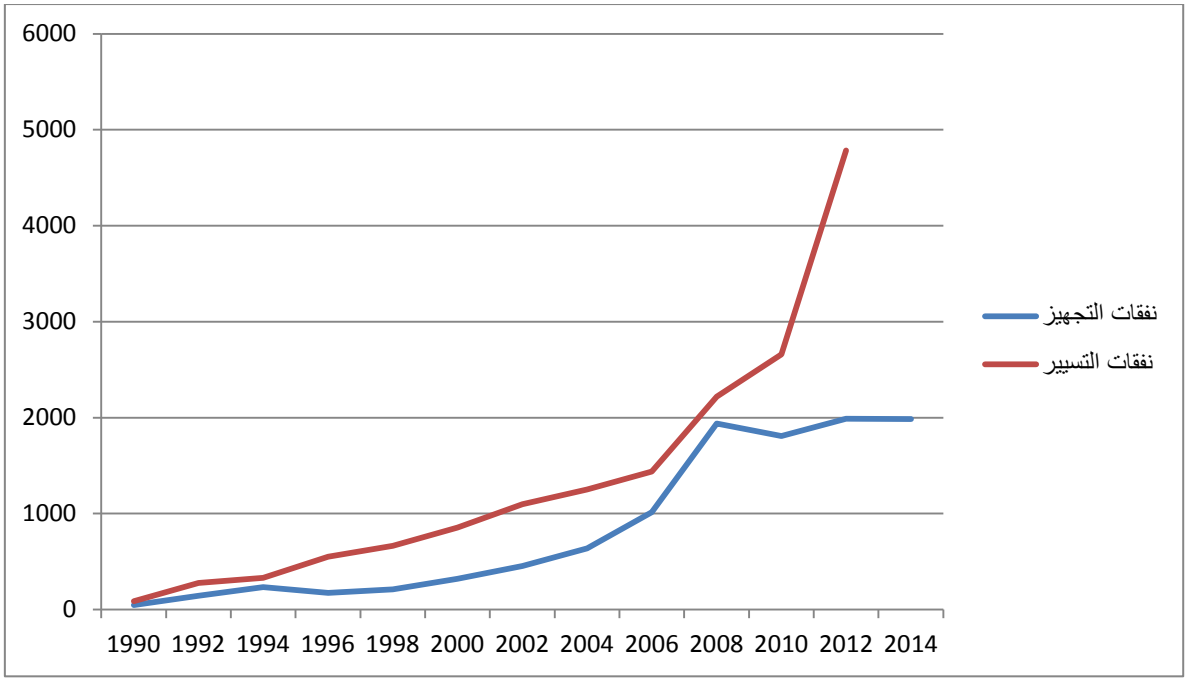

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (03-01)

يوضح الشكل تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز و كذا التطور الكبير الذي عرفته هذه النفقات خلال الفترة و ذلك لعدم توفر الجو الملائم للإستثمار من جهة ، و لضعف القدرة التمويلية من جهة أخرى ، حيث توجه نفقات التسيير لتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية فهي ترتبط بالنشاط العادي و اليومي للدولة و التي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية ، و لقد شهدت نفقات التجهيز نموا متوافقا مع نفقات التسيير من حيث المنحنى لكن بصفة أقل من حيث الحجم ، تناسبا مع السياسة الإقتصادية التي تبنتها الجزائر ، حيث حافظت نفقات التجهيز على نفس الحجم تقريبا .

المطلب الثاني :تطور مؤشرات التوازن الداخلي

سنحاول التطرق من خلال هذا العنصر إلى تطور النمو الإقتصادي ، البطالة معدل التضخم في الجزائر .

1- تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر :

يمكن تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (03-03): تطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1990-2014)

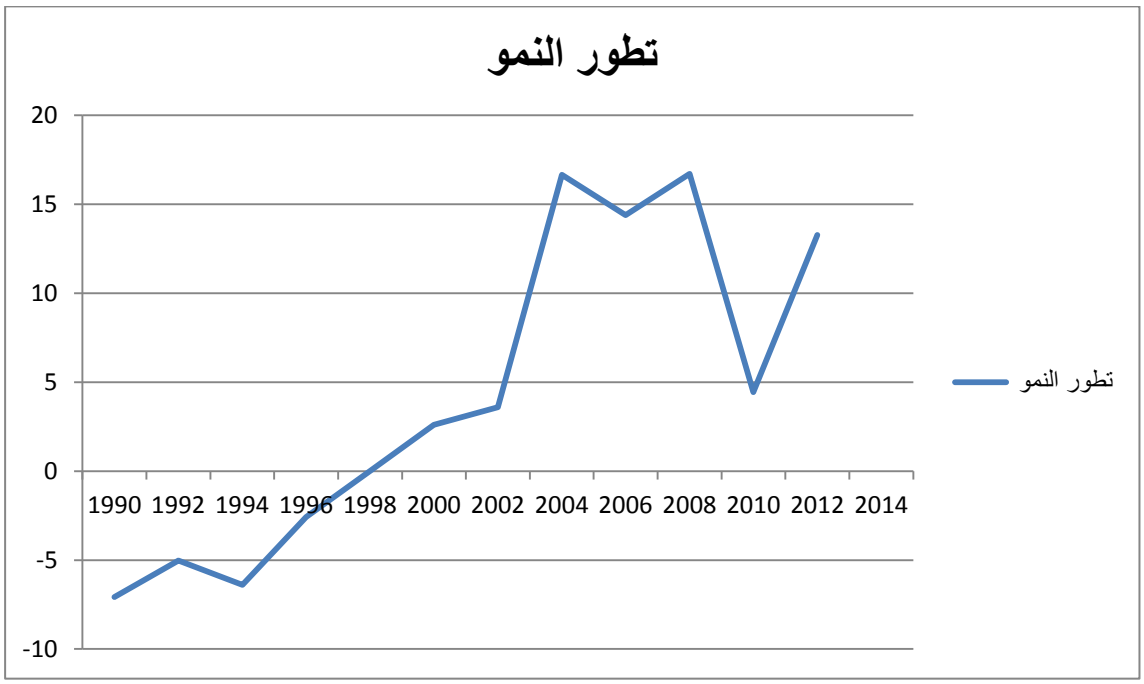

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (03-01)

من خلال هذا الشكل يتضح أن هناك تحسن في معدل النمو الإقتصادي تراوح بين 2,14 % كأدنى مستوى سنة 2009 و 20.9% كأقصى معدل سنة 2005 و يعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات .

2- تحليل معدلات البطالة و التضخم في الجزائر :

نستعين بالجدول التالي لتحليل معدلات البطالة والتضخم في الجزائر .

جدول رقم (02-03): تطور معدلات البطالة و التضخم 1990-2014

الوحدة : بالمليار دولار

السنوات	معدل البطالة %	التضخم
1990	19,7	16,65
1991	19,9	25,89
1992	20,7	31,7
1993	19,9	20,54
1994	16,2	29,04
1995	15,8	29,8
1996	16,7	18,7
1997	15,6	5,73
1998	14,4	4,95
1999	13,8	2,64
2000	14,19	0,33
2001	15,7	4,22
2002	16,10	1,41
2003	16,7	4,26
2004	18,4	3,96
2005	18	1,38
2006	16,4	2,31
2007	15,7	3,67
2008	14,2	4,86
2009	14,9	5,73

3,91	12,4	**2010**
4,52	14,7	**2011**
8,9	14,71	**2012**
3,25	14,9	**2013**
2,9	13	**2014**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ تاريخ الإطلاع 2016/03/30 بتوقيت 21:12

و لتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي :

الشكل رقم (04-03): تطور معدلات البطالة

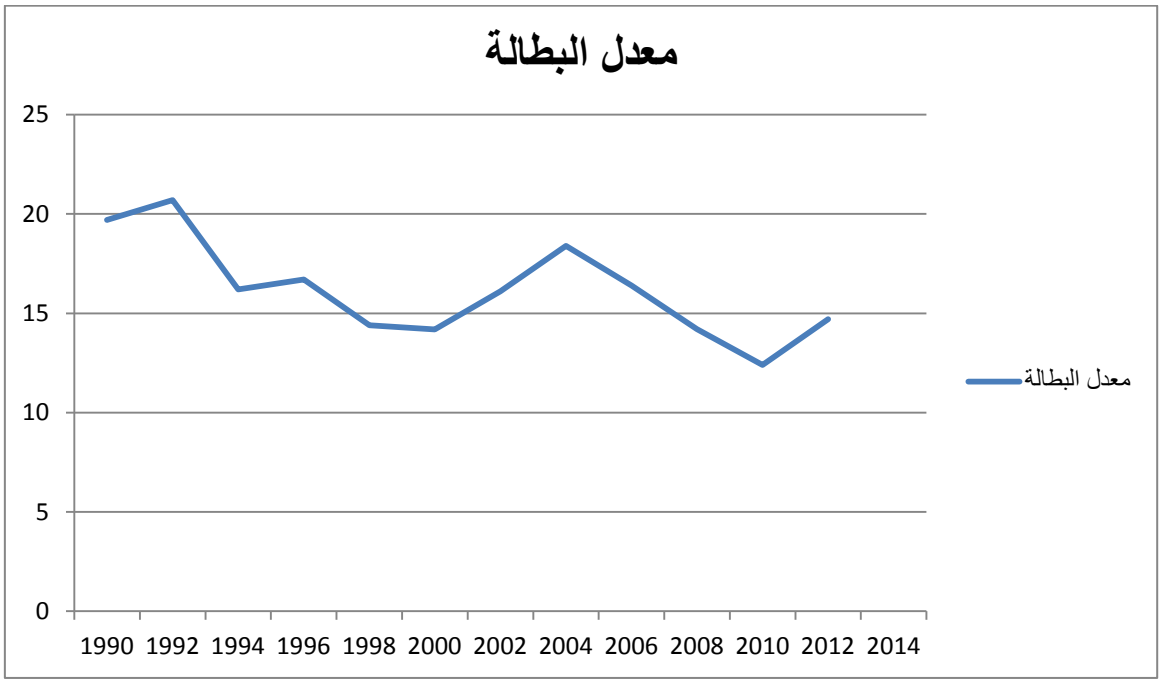

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (03-02)

يتضح من هذا الشكل أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا ملموسا خلال هذه الفترة إذ انخفضت من 19,7% سنة 1990 إلى حوالي 13% سنة 2014 ، و هذا راجع إلى تحسين الأوضاع الأمنية للبلاد التي ساعدت على الإستقرار الإقتصادي و السياسي مع تحسن الوضعية الإقتصادية و توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لإنتعاش إراداتها بعد الإرتفاع الذي عرفته أسعار

المحروقات ، و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها و من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي و من ثم خلق فرص عمل جديدة .

3- تحليل معدلات التضخم في الجزائر

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الإقتصاد و ذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين مع نهاية عقد الثمانينيات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا و هو ما إنعكس على التوازنات الداخلية للإقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية[1] . هذا ما يبرز جليا من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (05-03): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

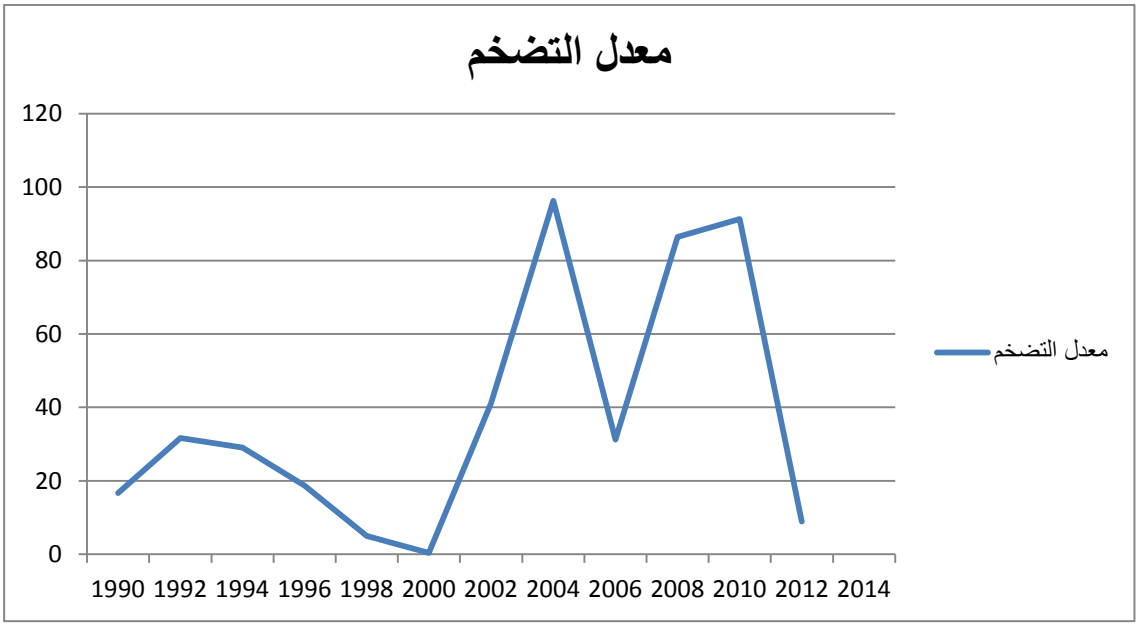

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (03-02)

من خلال هذا الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا في الفترة 1990-1994 حيث انتقلت من 19,65% إلى 31,7% سنة 1992 و إلى 20,04 % سنة 1994

[1] وليد عبد الحميد عايب ،"**الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي : دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية**" ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، 2010 ، ص 242.

و تم تنفيذ ثلاث برامج خلال هذه الفترة و السبب يعود إلى أن برامج الإستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي و إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة .

و في الفترة من 1995- 1998 و التي تسمى بمرحلة الإصلاح الهيكلي انخفض معدل التضخم 29,8% سنة 1995 إلى 0,33% سنة 2000 ، حيث أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيها و الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة ، كما شهدت الفترة من 2001- 2014 ارتفاع محسوم إذ انتقلت من 0,33% سنة 2000 إلى 3,96% سنة 2004 ثم 4,86% سنة 2008 ، و بعد تراجع معدل التضخم إلى 3,19% سنة 2010 ثم ارتفع سنة 2012 وصل إلى 8,9% ثم انخفض سنة 2014 .

المطلب الثالث : مؤشرات التوازن الخارجي

للحكم على مدى تحقق التوازن الخارجي ، يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات و رصيد الميزان التجاري و ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (03-03): تطور رصيد ميزان المدفوعات و رصيد الميزان التجاري في الجزائر 1990-2014

الوحدة : مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد الميزان التجاري
1990	-0,22	3,11
1991	0,5	4,67
1992	0,2	3,2
1993	0	2,4
1994	-4,4	-0,3
1995	-3,6	0,2

4,1	-1,2	**1996**
5,69	1,16	**1997**
1,51	-1,78	**1998**
3,36	-2,38	**1999**
12,3	7,57	**2000**
9,61	6,19	**2001**
6,70	3,65	**2002**
11,14	7,47	**2003**
14,27	9,25	**2004**
26,47	16,95	**2005**
34,06	17.73	**2006**
34,24	29,6	**2007**
40,52	37	**2008**
7,78	3,9	**2009**
18,2	15,3	**2010**
25,96	20,41	**2011**
20,17	12,06	**2012**
9,41	0,13	**2013**
9,48	-2,94	**2014**

المصدر: Algeria :Statistical Appendix ; IMF country Report No ; 05 /51 ;February 2005 ;p32

1-تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2014

يمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (06-03): رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014

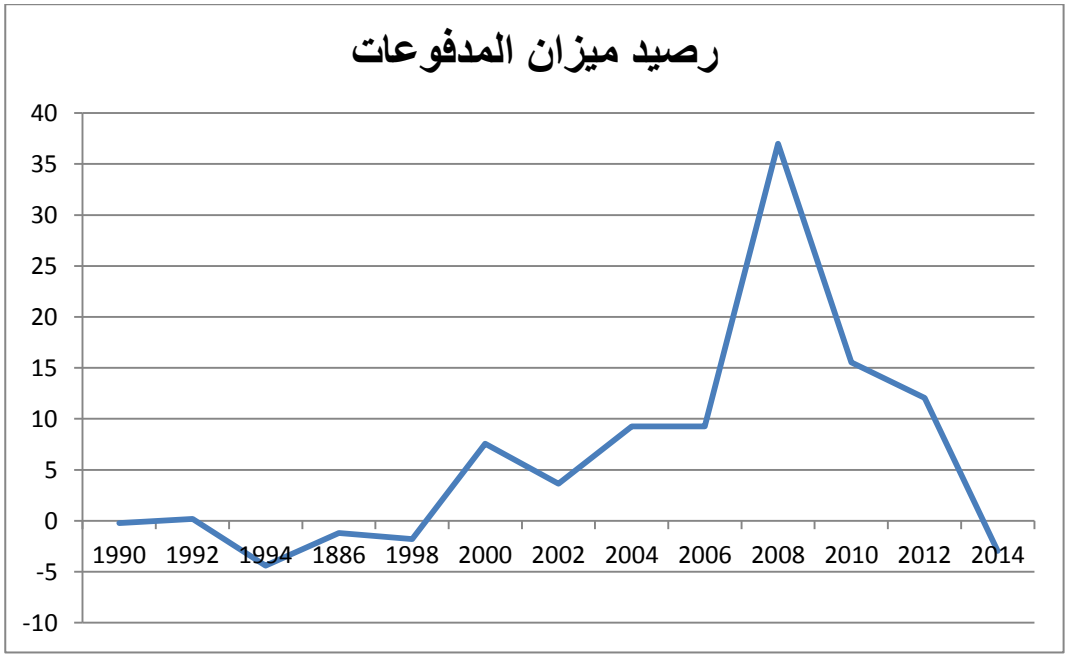

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (03-06)

سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال الفترة 1990-1999 إذ انخفضت من 0,22 مليار دولار إلى 2,38 مليار دولار و يرجع هذا العجز إلى أقساط المديونية و شلل الإقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك الفترة و خلال الفترة الممتدة من 2000-2008 نلاحظ أنه سجل فوائض مهمة حيث انتقل من 7,57 مليار دولار لسنة إلى 37 مليار دولار سنة 2008 ، وترجع الفوائض المحققة في رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط ،و في سن 2009 حقق رصيد ميزان المدفوعات فائض منخفض جدا يقدر بـ 3,9 مليار دولار ثم ارتفع سنة 2011 إلى 20,41 مليار دولار ، حيث بلغ سنة 2012 ما قيمته 12,06 مليار دولار مؤديا بذلك مواصل تراكم الإحتياطات الرسمية للصرف من طرف بنك الجزائر لكن بأقل حجم مقارنة مع السنة الماضية أما في سنة 2014 فقد سجا عجز قدره 0,94 مليار دولار .

2- تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة 1990-2014

من الجدول السابق نوضح الشكل التالي :

الشكل رقم (07-03): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014

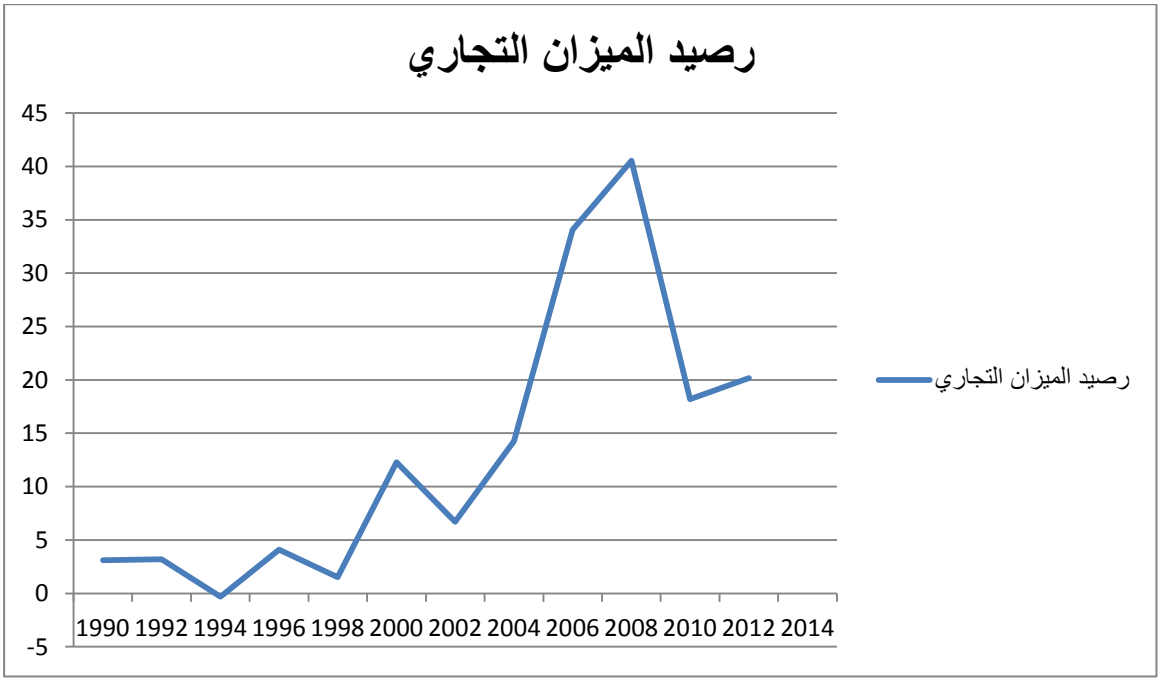

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول (03-06)

أما الميزان التجاري فقد سجل فائضا خلال الفترة 1990-2014 بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيم له خلال الفترة المدروسة علم 2008 بقيمة 40,52% مليار دولار و أدنى قيمة له عام 1994 حيث حقق عجز بقيمة 0,3 مليار دولار و هذا راجع إلى الظروف الإقتصادية في هذا العام و الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول و انخفاض أسعارها .

المبحث الثاني : تقديم الإقتصاد القياسي

يعتبر الإقتصاد القياسي أحد أحدث فروع علم الإقتصاد ، حيث يهتم في مجال القياس الإقتصادي دراسة و تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الإقتصادية الذي يتطلب بالأساس الإلمام الجيد بجوانب النظرية الإقتصادية المتعلقة بالظاهرة و التي تحدد اتجاهاتها العامة .

المطلب الأول : ماهية الإقتصاد القياسي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من مفهوم الإقتصاد القياسي ، علاقته بالعلوم الأخرى أهدافه ومنهجية البحث في الإقتصاد القياسي .

1- مفهوم الإقتصاد القياسي

قد عُرف الإقتصاد القياسي بالعلم الذي يدرس العلاقات الإقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الإقتصادية ، الحقائق المعبر عنها بإحصاءات و الأسلوب الإحصائي[1] .

بعبارة أدق فهو " أسلوب من أساليب التحليل الإقتصادي يهتم بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغبرات الإقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الإقتصادية ، الرياضيات و الإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص بإختبار القروض ، التقدير و من تم التنبؤ بالظاهرة الإقتصادية"[2] .

و يمكن تعريفه بأنه ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الإقتصادية و استخدام الطرق الإحصائية و الرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الإقتصادية ، أي أنه أداة إحصائية رياضية تسمح بمقابلة أو مواجهة النظرية الإقتصادية بالواقع الإقتصادي ، إختبار الفرضيات ، إجراء تنبؤات و العمل على قياس أثر الأحداث و الوقائع على المتغيرات الإقتصادية .

[1] محمد صالح تركي القريشي ، **"مقدمة في الإقتصاد القياسي"** ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان ، 2004 ، ص 13.

[2] حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، **"الإقتصاد القياسي"** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 18.

2- علاقة الإقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

إن الإقتصاد القياسي يمثل عن طريق الجمع بين المناهج و الإتجاهات الموضحة فيما يلي :

2-1 الإقتصاد القياسي و النظرية الإقتصادية : تقدم لنا النظرية الإقتصادية فروض مفسرة توضح العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية و تفسر سلوك بعض الظواهر الإقتصادية فمثلا قانون الطلب ينص على أنه كلما ارتفع ثمن السلعة كلما انخفضت الكمية المطلوبة منها مع ثبات العوامل الأخرى ، مثل هذه الفرضية تحدد العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة و سعرها ، لكن لا توفر أي قياسات لهذه العلاقة ، هنا يدخل دور الإقتصاد القياسي في إعادة صياغة هذه العلاقات في شكل معادلات رياضية تسمح بقياس درجة التأثير المتبادل بين المتغيرات[1] ، أي الإقتصاد القياسي يعد انعكاس كمي للنظرية الإقتصادية اللفظية .

2-2 الإقتصاد القياسي و الرياضيات : يهتم الإقتصاد القياسي بإعادة صياغة العلاقة التي يتم تحديدها بالإعتماد على النظرية الإقتصادية رياضيا أي على هيئة معادلات و رموز رياضية بدون قياس أو برهنة عددية لتلك الصياغات فالقياسات و البرهنة العددية هي من مهمات القياس الإقتصادي[2] .

2-3 الإقتصاد القياسي والإحصاء : ينقسم الإحصاء إلى إحصاء إقتصادي و إحصاء رياضي ويختلف كل منهما عن الإقتصاد القياسي ، فالإحصاء الإقتصادي يتناول الجانب الوصفي الذي يتعلق بجمع بيانات واقعية عن المتغيرات الإقتصادية ، جدولتها ، محاولة وصف التطورات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية معينة و إشتقاق بعض العلاقات بين المتغيرات بدون اللجوء إلى تقييم المتغيرات الإقتصادية .

في حين نجد الإقتصاد القياسي يستخدم الطرق الإحصائية بعد تكيفها مع المشاكل و العلاقات الإقتصادية التي تتحول إلى الطرق القياسية تتلاءم مع طبيعة العلاقات الإقتصادية بعد إدخال العنصر العشوائي .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **"الحديث في الإقتصاد القياسي"** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 05.

[2] حسين علي بخبت ، سحر فتح الله ،**"الإقتصاد القياسي"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

أما عن الإحصاء الرياضي فهو يقوم بإستخدام طرق تقييم مؤشرات التغيرات الإقتصادية التي تم الحصول عليها من التجارب المخبرية بعد تثبيت العوامل المؤثر بها ، في حيث يبحث التحليل الإحصائي في الوسائل المناسبة لتقييم العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية غير المحددة و غير المختبرة .

3- أهداف الإقتصاد القياسي

يمكن إدراج أهداف الإقتصاد القياسي في ما يلي[1] :

- إختبار النظرية الإقتصادية .
- تفسير بعض الظواهر الإقتصادية .
- رسم و تقييم السياسات الإقتصادية .
- التنبؤ بسلوك المتغيرات الإقتصادية .

4- منهجية البحث في الإقتصاد السياسي

يهتم الإقتصاد القياسي بقياس معلمات النموذج المستخدم في التقدير و التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية ، هذا ما يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث تتجسد في إتباع الخطوات التالية :

4-1 تعيين النموذج : يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقة الإقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية و تنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها :

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحديد الشكل القياسي للنموذج .
- تحديد التوقعات القبيلية .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، "**الحديث في الإقتصاد القياسي**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

4-2 تقدير معلمات النموذج : يعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية بتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس لذا تنطوي هذه المرحلة على تجميع البيانات وإختيار طريقة القياس الملائمة .

4-3 مرحلة تقييم المعلمات (إختبار الفرضيات): يقصد بها تحديد إما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أومعنى من الناحية الإقتصادية ، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية حيث توجد ثلاث معايير تمكننا من إتمام عملية التقييم "المعايير الإقتصادية ، المعايير الإحصائية المعايير القياسية".

4-4 تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ: بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر ، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع و إستخدامها في عملية التنبؤ[1]

المطلب الثاني : تقديم النماذج الإقتصادية القياسية

تنقسم نماذج الإنحدار إلى عدة أنواع فهناك الإنحدار الخطي و غير الخطي و هناك الإنحدار البسيط و المتعدد ، الذي سنستخدمه في دراستنا هذه لأن الظواهر الإقتصادية تتأثر بمتغيرات كثيرة و هنا نتحدث عن الإنحدار المتعدد الذي يعد الأنسب للتعبير عن واقع الحياة الإقتصادية لكونه يحتوي على أكثر من متغير مفسر .

1- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

الإنحدار الخطي المتعدد هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين و تستعمل لتقدير قيم سابقة و لتنبؤ قيم مستقبلية ، و هو عبارة أيضا عن عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة $X_1 , X_2 .....X_K$ لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الإنتشار .

[1] حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، "**الإقتصاد القياسي**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

إن الإنحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر و عدد من المتغيرات المستقلة التي عادة ما تكون مستمرة .

و المعادلة الخطية في الإنحدار الخطي المتعدد هي[1] :

$$x_i = B_0 + B_1x_{i1} + B_2x_{i2} + \ldots\ldots\ldots + B_kx_{ik} + U_i \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن : $(B_0, B_1, B_2 \ldots\ldots\ldots, B_K)$ تعبر عن معاملات الإنحدار.

U_i: يعبر عن الخطأ العشوائي للمشاهدة رقم i ، $i = 1.2.\ldots.n$.

n: عدد المشاهدات .

يكون لدينا n من المعادلات يمكن صياغتها في صورة مصفوفات كما يلي :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \ldots & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \ldots & X_{2K} \\ . & . & . & \ldots & . \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \ldots & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ . \\ B_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ . \\ U_n \end{bmatrix} \quad \ldots\ldots (2)$$

و بإختصار $y = XB + U_1$

حيث أن :

y: المتغير التابع .

X: المتغير المستقل ، يحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت .

B: ميل الإنحدار y على المتغير المستقل ، يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها .

U: يعبر عنمتجه الأخطاء العشوائية ، و العنصر i هو الخطأ العشوائي .

[1] حسين علي بخيت ، فتح سحر الله ، **"الإقتصاد القياسي"** ، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

2- فرضيات النموذج

و يمكن استخدام الإنحدار الخطي المتعدد في الفرضيات التالية :

أ- يجب أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل و تكون محددة و بدون مقاسه.

ب- أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة و عدد المعلمات المطلوب تقديرها $(\text{Rank}(x) = K + 1) < n$.

ج- التوقع الرياضي للخطأ معدوم ، $E(U_i) = 0$.

د- أن تكون علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة و الخطأ العشوائي و يعبر عنه رياضيا كما يلي :

$$\text{cov}(X,E) = E(X\acute{X}E) - [E(X)]\,[E(E)]=0$$

المطلب الثالث : تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

من الفرضيات المذكورة يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد ، ومن خصائص هذه الطريقة تدني مجموع مربعات إنحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع y_i ,

لدينا النموذج الخطي العام : $Y = XB + E$

حيث : $\hat{Y} = X\hat{B}$

نصغر القيمة : $\sum M_{e_1^2}$ $\sum e_1^2 = \text{è } e = (y-\hat{y})`(y-\hat{y})$

$= (y-x\hat{B})`(y-x\hat{B})$

$= y`y - y`x\hat{B} - \hat{B}`x`y + \hat{B}`x`x\hat{B}$

و لدينا القيمتين : $y`x\hat{B}$ و $\hat{B}`x`y$ متساويتين فنجد :

$$\sum M_{e_1^2} = y`y - 2\hat{B}x`y + \hat{B}`x`x\hat{B}$$

و بإشتقاق المعادلة بالنسبة لـ B نحصل على قيمة هذه الأخيرة :

$$B = (x`x)^{-1}x`y$$

من بين الإختبارات التي يخضع لها النموذج الخطي المتعدد هي :

1- حساب معامل الإرتباط R^2

فهو يسمى معامل التحديد ، و معامل الإرتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل (R^2) و بعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع[1].

حيث يتم حسابه كما يلي[2] :

$$R^2 = 1-\frac{RSS/n}{TSS/n} = 1-\frac{RSS}{TSS}$$

2- حساب معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$

يستخدم لتفسير القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد (لأنه يأخذ بنظر الإعتبار عدد المتغيرات المستقلة و لذلك يسمى بالمصحح ، لأنه بالأصل مشتق من R^2) يعرف بالعلاقة التالية :

$$\overline{R^2} = 1 - (1-R^2) . \frac{n-1}{n-1}$$

3- اختبار ستودنت

بوضح لنا إختبار ستودنت العلاقة الموجودة بين المتغير التابع y و المتغير التفسيري x_i ، نقوم بإجراء الإختبار التالي :

$$H0 : B_1 = B_2 \ldots . B_K = 0$$

$$H0 : B_1 \neq B_2 \ldots B_K \neq$$

و تعطى العلاقة الإحصائية لستودنت بالصيغة التالية :

$$T^* = \frac{\widehat{B_I}}{\delta\widehat{B_I}}$$

حيث : $\widehat{B_1}$: مقدر B_i

$\delta\widehat{B_1}$: الإنحراف المعياري لـ $\widehat{B_1}$

[1] حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، "**الإقتصاد القياسي**" ، مرجع سبق ذكره ص 164.

[2] تومي صالح ، "**مدخل لنظرية الإقتصاد القياسي دراسة نظرية بأمثلة و تمارين** " ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 ، ص 11,

الإحصائية T^* تتبع توزيع ستودنت بدرجة تساوي (n-K)

و يكون قرار الإختبار كما يلي :

- إذا كان $T^*>T_t$ نرفض H_0 ، و منه B_i مختلف عن الصفر .
- إذا كان $T^*<T_t$ نرفض H_1 ، ومنه B_i يساوي الصفر .

4- إختبار فيشر

نستخدم هذه الإحصائية للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين، حيث يوضح لنا هذ إختبار فيشر[1] دلالة النموذج بصورة عامة ، و تأخذ الشكل التالي :

$H_0 : B_1 = B_2 \ldots\ldots\ldots\ldots B_K=0$

$H_0 : B_1 \neq B_2 \neq \cdots B_k \neq 0$

و تعطى العلاقة الإحصائية لفيشر بالصيغة التالية :

$$F^* = \frac{R^2/(k-1)}{1-R^2/(n-k)}$$

حيث : $F = (K-1$ و $n-K)$

و يكون قرار الإختبار كما يلي :

- إذا كان $F^*>F_t$ نرفض H_0 ، و منه $B_i \neq 0$,
- إذا كان $F^*<F_t$ نرفض H_1 ، و منه $B_i = 0$.

[1] **إيرفينج فيشر** : (1867-1947) كان إقتصادي و رياضي و إحصائي أمريكي ، من أهم الكتب التي صدرت له : "بحث رياضي في القيمة و السعر"، "معدل الفائدة " الذي أعيدت طباعته تحت عنوان " نظرية الفائدة في ضوء التوجه نحو الإنفاق و الإستثمار" وكتاب "القوة الشرائية للنقود" ، "تثبيت الدولار" ، الأرقام القياسية".

المبحث الثالث : تحليل قياسي للأثر بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي في الجزائر

يتم هنا دراسة مدى تأثير السياسة الإنفاقية على النمو الإقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014 باستعمال برنامج EVIEWS 8

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

1- تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي:

"**DE** ": النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي

" **DI** " : نفقات التجهيز

" **CE** " : نفقات التسيير

يبين الجدول التالي تغيرات كل من النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي ، نفقات التجهيز و نفقات التسيير .

جدول رقم (04-03): تغيرات النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي ، نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة (1990- 2014).

السنوات	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام (% سنوياً) DE(%)	نفقات التجهيز DI(مليار دينار)	نفقات التسيير CE (مليار دينار)
1990	-0,07086614	47,7	88,8
1991	-0,15677966	58,3	153,8
1992	-0,05025126	144	276,13
1993	-0,08994709	185,2	291,42
1994	-0,06395349	235,93	330,4

1995	-0,03726708	285,92	473,69
1996	-0,02580645	174,02	550,6
1997	-0,00662252	201,64	643,55
1998	0,02	211,88	663,86
1999	0	186,89	774,7
2000	0,02614379	321,93	856,19
2001	0,06369427	357,39	963,63
2002	0,03592814	452,93	1097,72
2003	0,10982659	516,51	1122,76
2004	0,16666667	638,04	1250,89
2005	0,20982143	806,91	1245,13
2006	0,14391144	1015,15	1437,87
2007	0,15806452	1434,69	1674,03
2008	0,16713092	1937,28	2217,78
2009	0,02147971	1946,31	2300,03
2010	0,04439252	1807,86	2659,08
2011	0,02684564	1934,5	3797,25
2012	0,1328976	1988,4	4782,6
2013	0,05961538	1850	4204,3
2014	-0,00362976	1986,6	4486,3

المصدر: site internet :http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg le 24/04/2016

Site internet :http://www.bank-of-algeria.dz le 24/04/12016

يتـم هنا حساب كـل مـن المتوسط الحسابي و الإنحراف المعيـاري ثم نقـوم بطـرح المتوسط الحسـابي و التقسيم على الانحراف المعياري للتخلص من الإختلاف في الوحدات[1] و كذلك من أجـل تقريب القيم من بعضها البعض .

- $(DE - \overline{DE}) / \delta DE = Y$

- $DI - \overline{DI} / \delta DI = X1$

- $CE - \overline{CE} / \delta CE = X2$

لنتحصل في الأخير على الجدول التالي :

الجدول رقم (05-03): تطور كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي ، نفقـات التجهيـز و نفقات التسيير

السنوات	X2	X1	Y
1990	-0,98439779	-0,982478196	-1,086427796
1991	-1,33798895	-0,964506253	-1,077090119
1992	-1,33798895	-0,939479581	-1,057546145
1993	-1,33798895	-0,911743128	-1,090119435
1994	-0,98439779	-0,887846028	-1,090119435
1995	-1,205392265	-0,868934765	-1,062975027
1996	-0,144618785	-0,84021149	-0,796959826
1997	1,059801105	-0,798813725	-0,80781759
1998	0,695160221	-0,671744769	-0,427795874
1999	0,860906077	-0,622779465	-0,7752443
2000	1,026651934	-0,564787776	-0,786102063
2001	0,595712707	-0,45263082	0,112920738
2002	0,916154696	-0,346185392	0,066232356

[1] Groupe d'étude et de réflexion inter régional , analyse des donnés méthode est aplication - op.cit.9

2003	0,09958011	-0,233553926	-0,401737242
2004	-0,297104972	-0,138150804	-0,132464712
2005	-0,652906077	-0,033811325	0,165038002
2006	-0,133569061	0,159215517	0,908794788
2007	0,287425414	0,423047061	0,741585233
2008	-0,620861878	0,66213246	1,7752443
2009	2,504	0,716120159	1,892508143
2010	-0,651801105	0,991596597	1,407166124
2011	-0,797657459	1,401557328	1,702497286
2012	0,36919337	1,671618184	0,53854506
2013	1,017812155	1,902009207	0,747014115
2014	1,054276243	2,330361428	0,543973941

المصدر : من إعداد الطالبة

2 – دراسة الإستقرارية

لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدى ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج " Eviews8 " بدرجة ثقة 95 % ($\alpha = 0.05$)

2– 1 دراسة إستقرارية نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي "Y" لجعل السلسة مستقرة يتم إختبارها بواسطة جذر الوحدة بالإستعانة بإختبار ديكي فولر العادي أو المطور فإذا كانت السلسلة من نوع " DS " يتم جعلها مستقرة بتطبيق طريقة الفروقات وإذا كانت من نوع " TS " تتم إستقراريتها عن طريق البواقي وتكون السلسلة مستقرة عندما يكون تمثيلها البياني داخل المجال المسموح به إعتماداً على الإحصائية " Q-Stat " والإحتمال " Prob " بحيث يجب أن يكون الإحتمال " Prob " كبير حسب ما هو موضح في المنحنى البياني والتمثيل البياني التالي :

جدول رقم (06-03): دراسة إستقرارية سلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام

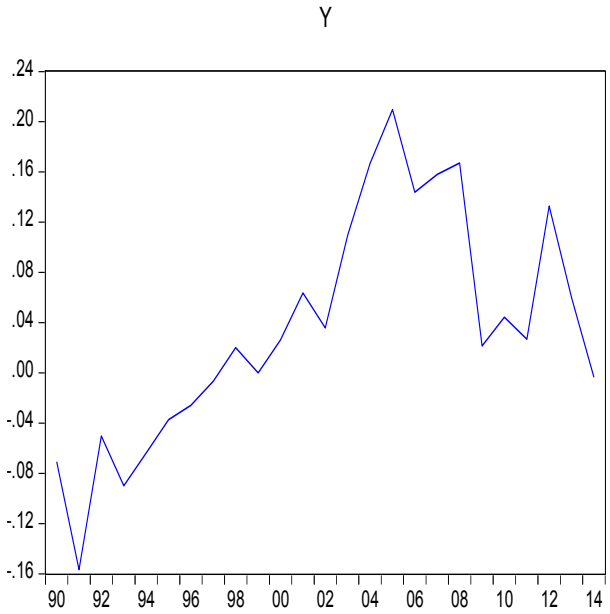

Correlogram of Y

Date: 04/24/16 Time: 18:08
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.762	0.762	16.347	0.000
		2	0.605	0.056	27.071	0.000
		3	0.499	0.052	34.721	0.000
		4	0.372	-0.088	39.172	0.000
		5	0.234	-0.115	41.014	0.000
		6	0.086	-0.148	41.277	0.000
		7	0.045	0.117	41.354	0.000
		8	-0.052	-0.143	41.460	0.000
		9	-0.155	-0.099	42.477	0.000
		10	-0.277	-0.215	45.933	0.000
		11	-0.316	0.032	50.746	0.000
		12	-0.367	-0.121	57.734	0.000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " Y " غير مستقرة كون (" **Prob** " **صغير**) و تمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات .

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " Y " نتحصل على :

جدول رقم (07-03): دراسة إستقرارية سلسلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي بعد إجراء طريقة الفروقات

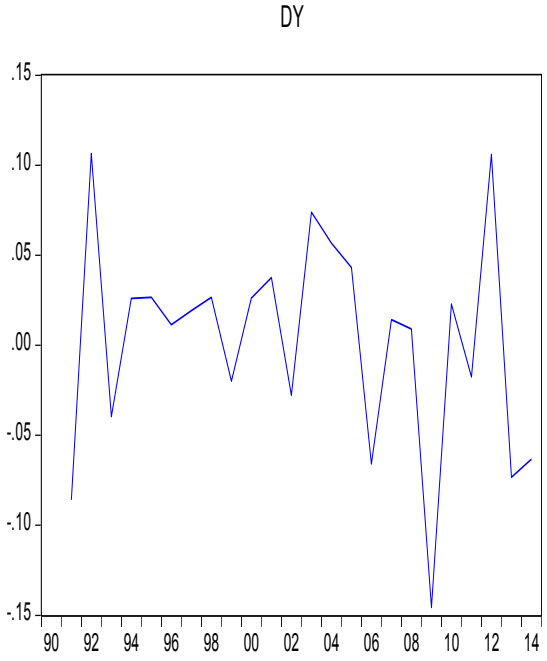

Correlogram of DY

Date: 04/24/16 Time: 18:12
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.281	-0.281	2.1357	0.144
		2	0.035	-0.048	2.1698	0.338
		3	-0.050	-0.058	2.2450	0.523
		4	0.065	0.039	2.3760	0.667
		5	0.042	0.077	2.4349	0.786
		6	-0.184	-0.165	3.6106	0.729
		7	0.151	0.066	4.4439	0.727
		8	0.038	0.106	4.4995	0.809
		9	0.042	0.072	4.5738	0.870
		10	-0.195	-0.158	6.2602	0.793
		11	0.048	-0.047	6.3714	0.847
		12	-0.040	-0.091	6.4564	0.891

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى و التمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة "**Y**" مستقرة كون (" **Prob** "**كبير**) و تمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به .

2 – 2 دراسة إستقرارية السلسلة " X1 " (**نفقات التحهيز**) : نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة .

جدول (08-03) : دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التحهيز

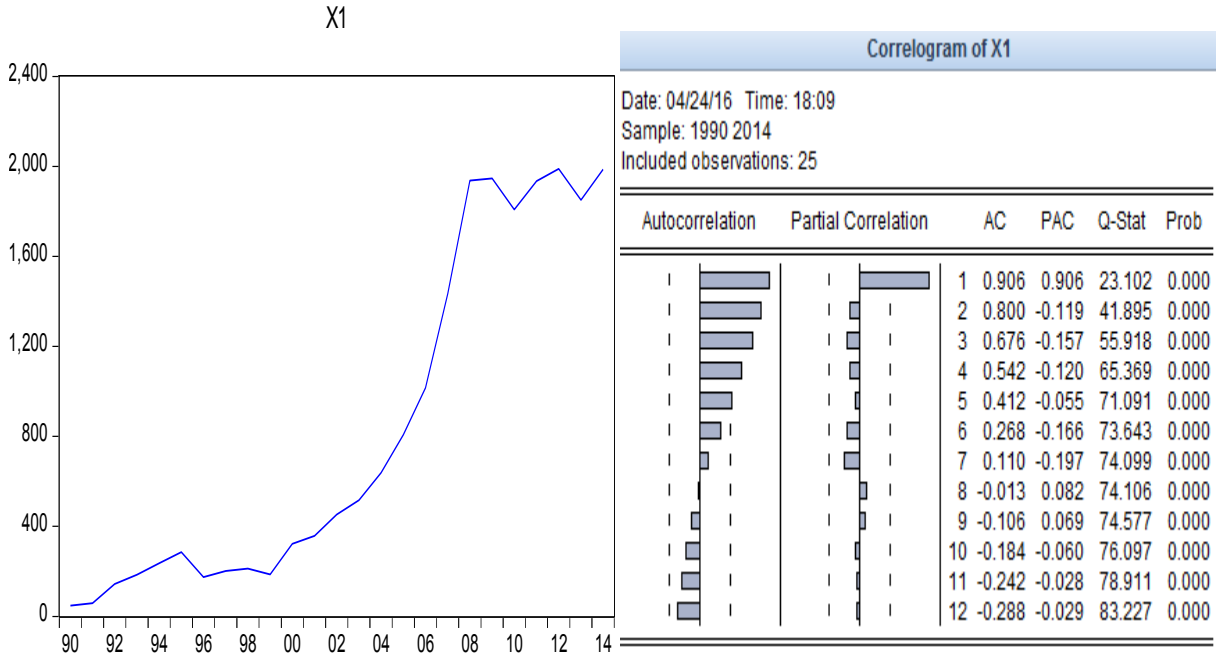

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " **X1** " غير مستقرة كون (" **Prob** " **صغير**) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات .

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " **X1** " نحصل على :

جدول رقم (09-03): دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التجهيز بعد إجراء طريقة الفروقات

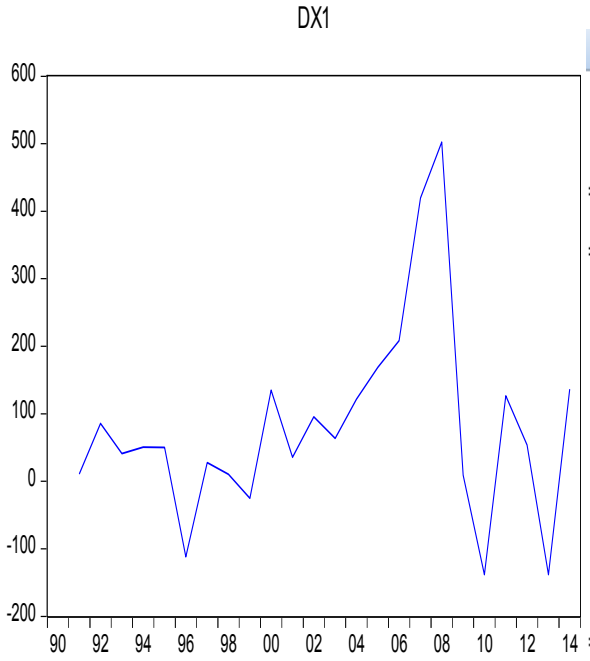

Correlogram of DX1

Date: 04/24/16 Time: 18:13
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.379	0.379	3.8993	0.048
		2	-0.010	-0.179	3.9020	0.142
		3	0.138	0.253	4.4656	0.215
		4	-0.028	-0.251	4.4894	0.344
		5	-0.207	-0.059	5.9028	0.316
		6	-0.135	-0.084	6.5326	0.366
		7	-0.046	0.038	6.6111	0.470
		8	-0.079	-0.060	6.8522	0.553
		9	-0.191	-0.179	8.3634	0.498
		10	-0.147	-0.048	9.3323	0.501
		11	-0.140	-0.169	10.269	0.506
		12	-0.149	-0.005	11.426	0.493

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى و التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " DX1 " مستقرة كون (" **Prob** **كبير** ") و تمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به .

2 – 3 دراسة إستقرارية السلسة " X2 " (**نفقات التسيير**) : نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة

جدول (10-03) : دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التسيير

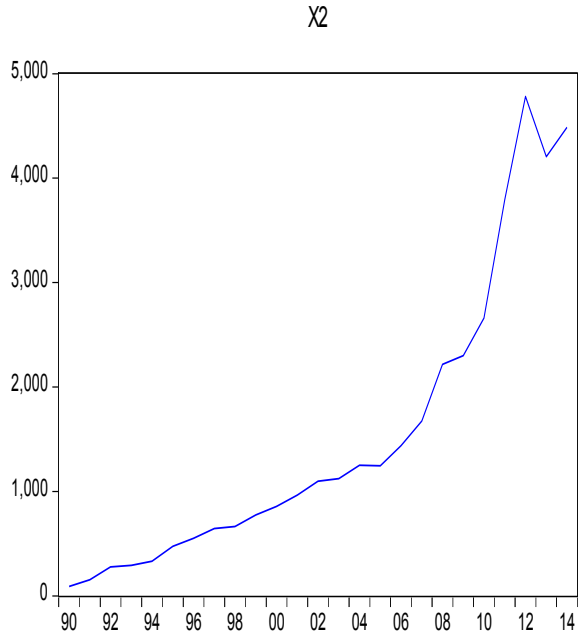

Correlogram of X2

Date: 04/24/16 Time: 18:10
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.853	0.853	20.449	0.000
		2	0.701	-0.094	34.884	0.000
		3	0.508	-0.245	42.796	0.000
		4	0.354	0.026	46.827	0.000
		5	0.249	0.094	48.917	0.000
		6	0.164	-0.058	49.868	0.000
		7	0.077	-0.134	50.092	0.000
		8	0.022	0.058	50.111	0.000
		9	-0.027	0.004	50.141	0.000
		10	-0.065	-0.076	50.334	0.000
		11	-0.110	-0.096	50.920	0.000
		12	-0.150	-0.007	52.085	0.000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " **X2** " غير مستقرة كون (" **Prob** " **صغير**) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات .

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " **X2** " نحصل على :

جدول (11-03) : دراسة إستقرارية سلسلة نفقات التسيير بعد إجراء طريقة الفروقات

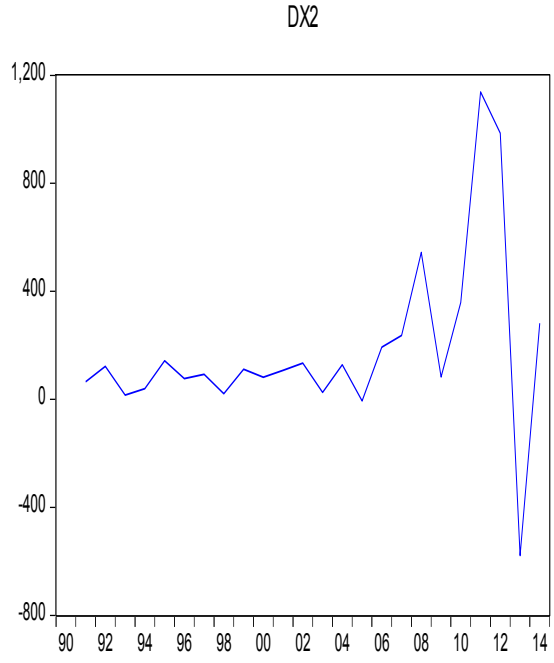

Correlogram of DX2

Date: 04/24/16 Time: 18:14
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.137	0.137	0.5079	0.476
		2	-0.160	-0.182	1.2316	0.540
		3	0.111	0.170	1.5948	0.661
		4	0.213	0.146	3.0046	0.557
		5	-0.079	-0.102	3.2105	0.668
		6	-0.040	0.040	3.2665	0.775
		7	-0.062	-0.151	3.4075	0.845
		8	-0.012	0.012	3.4129	0.906
		9	-0.047	-0.047	3.5058	0.941
		10	-0.007	0.020	3.5081	0.967
		11	-0.047	-0.023	3.6151	0.980
		12	-0.042	-0.041	3.7060	0.988

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " **DX2** " مستقرة كون (" **Prob** " **كبير**) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به .

المطلب الثاني : تقدير النموذج

1- النموذج العام للدراسة

بعد جعل السلاسل مستقرة يتم تقدير الشكل العام للنموذج على النحو التالي:

$$Y = C1 + C2^* X1 + C3^*X2$$

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 18:06
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments
Y=C(1)+C(2)*D(X1)+C(3)*D(X2)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.013062	0.020286	0.643885	0.5266
C(2)	0.000317	0.000124	2.565753	0.0180
C(3)	5.36E-06	5.48E-05	0.097793	0.9230

R-squared	0.266981	Mean dependent var	0.039673
Adjusted R-squared	0.197170	S.D. dependent var	0.091346
S.E. of regression	0.081847	Akaike info criterion	-2.051468
Sum squared resid	0.140677	Schwarz criterion	-1.904211
Log likelihood	27.61761	Hannan-Quinn criter.	-2.012401
F-statistic	3.824321	Durbin-Watson stat	0.695767
Prob(F-statistic)	0.038345		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EVIEWS 8

من الجدول نجد أن معادلة الانحدار الخطي بين نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الخام و تطور قيم كل من نفقات التجهيز و نفقات التسيير هي على الشكل التالي :

$$DY = 0.0130 + 0.0003\ DX1 + 5.36E\text{-}06\ DX2$$
$$[0.643] \quad [2.565] \quad [0.097]$$
$$(0.526) \quad (0.018) \quad (0.923)$$

$R^2 = 0.266$ N = 25 F =3.28

$\overline{R^2} = 0.179$ DW = 2.45 Prob = 0.03

حيث:

[ ]: القيم الموضوعة بين عرضتين تمثل إحصائية ستودنت المحسوبة

( ): القيم الموضوعة بين قوسين تمثل إحتمال الخطأ لمتغيرات الدراسة

N : عدد المشاهدات

R^2: معامل التحديد

$\overline{R^2}$: معامل التحديد المصحح

F: إحصائية فيشر

DW: إحصائية ديربن واتسون

prob: احتمال الخطأ بالنسبة للنموذج ككل

1 – التحليل الإقتصادي : من النموذج نجد أن هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي و نفقات التجهيز فعند إرتفاع نفقات التجهيز للسنة بـ 1% يزداد النمو بـ 0,03% ، و علاقة طردية مع نفقات التسيير فعند ارتفاع نفقات التسيير للسنة بـ 1% يزداد النمو بـ 5,36E-06 وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية .

2– التحليل الإحصائي :

إختبار معنوية النموذج:

يوضح الجدول أعلاه قيم كل من معاملات الارتباط الثلاثة و هي :

– معامل التحديد 0.266= R^2 و هذا ما يفسر بأن المتغيرات المفسرة المتمثلة في نفقات التجهيز و نفقات التسيير تفسر ما قيمته 26,6 % من التغير لحاصل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي و الباقي هو 73,4% يعود إلى عوامل خارجية أخرى لم تدرج في الدراسة.

– معامل التحديد المعدل 0,179= $\overline{R^2}$ يتضح من معامل التحديد المعدل أن المتغيرات المفسرة تستطيع تفسير حقيقة (القوة التفسيرية الحقيقية) ما قيمته 17,9 % من التغير الحاصل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي .

– **إختبار الإرتباط بين الأخطاء:** يتم إختبار الإرتباط بين الأخطاء إعتماداً إختبار داربين واتسن (DW) إحصائية داربين واتسن " Derbin –W " أكبر من 02 (D-W = 2.45) مما تدل على عدم وجود ارتباط بين الأخطاء و هو الشيء الذي ينفي وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات .

- **إختبار المعنوية الكلية للنموذج** : يتم إختبار المعنوية الكلية للنموذج إعتماداً على إحصائية فيشر فعندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فهذا يعني أن النموذج معنوي .

من الجدول نجد أن F- tab < F-stat وهو ما تثبته معنوية إحصائية فيشر Sig : الإحتمال المحسوب الذي يقابل " F-stat " والذي يعبر عن المعنوية الكلية للنموذج بحيث نجد أن النموذج معنوي كون Prob < 0.05 (0.05 > 0.003)

المطلب الثالث : إختبار معنوية المعاملات

يتم إختبار معنوية المعاملات إعتماداً على إحصائي ستودنت بالمقارنة بين القيمة المحسوبة و القيمة المجدولة فعندما تكون القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة يتم قبول المعامل وفي حالة العكس يتم رفضه إحصائياً أو يكون عن طريق الإحتمال فعندما يكون الإحتمال أصغر من 0.05 نقبل معنوياً المعامل و في الحالة العكسية نرفضه .

الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص إختبار المعنوية هي :

فيما يخص معنوية الحد الثابت

فرضية العدم $H_N : C1 = 0$

الفرضية البديلة $H_A : C1 \neq 0$

فيما يخص معنوية الميل الحدي لنفقات التجهيز

فرضية العدم $H_N : C_2 = 0$

الفرضية البديلة $H_A : C2 \neq 0$

فيما يخص معنوية الميل الحدي لنفقات التسيير

فرضية العدم $H_N : C_3 = 0$

لفرضية البديلة $H_A : C3 \neq 0$

لإختبار الفرضيات يتم الاستعانة بالتوزيع "t" فإذا كانت قيمة توزيع ستودنت المحسوبة أكبر من المجدولة فإننا نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح .

لدينا :

القيمة المجدولة لتوزيع ستودنت $t_{Tableau} = 2.07$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للحد $t_{C1}^{c} = 0.634$

المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الأول $t_{C2}^{c} = 2.565$

القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثاني $t_{C3}^{c} = 0.09$

بالنسبة للحد الثابت :

نلاحظ أن $0.634 < 2.07$ و بعبارة أخرى $t_{c1}^{c} < t_{tableau}$ وعليه نقبل فرضية العدم أي أن " C1 " ليس لها معنوية إحصائية في التفسير كذلك لدينا الإحتمال $0.05 < Prob = 0.526$ وعلى هذا الأساس نقول أن الحدَ الثابت غير معنوي .

بالنسبة للمتغير الأول :

أما فيما يخص معامل التحديد للحساب الجاري فنجد أن $2.07 < 2.565$ أو بعبارة أخرى $t_{Tableau} < t_{c2}^{c}$ و عليه نقبل الفرضية البديلة أي أن "C2" لها معنوية إحصائية في التفسير كذلك لدينا الإحتمال $Prob=0.018 < 0.05$ و على هذا الأساس نقول أن المتغير الأول معنوي.

بالنسبة للمتغير الثاني :

أما بالنسبة لمعامل التحديد الخاص بحساب نصيب الفرد من إجمالي الناتج اللداخلي فنجد أن $0.097 < 2.07$ أو بعبارة أخرى $t_{Tableau} > t_{c3}^{c}$ و عليه نقبل فرضية العدم أي أن "C3" ليس لها معنوية إحصائية في التفسير كذلك لدينا الإحتمال$0.05 < Prob = 0.923$ و على هذا الأساس نقول أن المتغير الثاني معنوي .

-خلاصة الفصل-

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة تحليلية قياسية للسياسة الإنفاقية و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى تحليل تطور النفقات العمومية بشكل عام و بشقيها (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) ، كما تم تحليل أهم قطاعات النمو العام خلال نفس الفترة .

كما احتوى هذا الفصل على دراسة تطبيقية على حالة الجزائر ، الهدف منها معرفة أثر السياسة الإنفاقية (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2014 من خلال تقدير النموذج استخدمت متغيرة الناتج الداخلي الخام و نفقات التسيير و نفقات التجهيز فاستخدمت لأجل ذلك تقنية الإنحدار الخطي المتعدد باعتباره من النماذج التي تعامل جميع متغيرات الدراسة و يكشف عن إمكانية وجود علاقات مستقرة و علاقات طردية بين المتغيرات .

الخاتمة

تطور مفهوم النفقات العمومية مع تطور الدولة و تنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع الحاجات العامة للأفراد . تعتبر النفقات العمومية وسيلة لإعادة توزيع الدخل كما أنها أهم وسائل السياسة المالية استخداما من أجل تفعيل النشاط الإقتصادي و توجيهه ، حيث عرف حجم النفقات العامة تزايدا مستمرا سواء في شكلها المطلق أو نسبة إلى الدخل الوطني .

تلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام ، حيث يعتبر النمو الإقتصادي هدف أي سياسة إقتصادية كانت ، بحكم أنه يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، ومن ثم فهو يشير إلى جملة من المؤشرات التي تعكس الوضعية الإقتصادية لمختلف البلدان ، و تبرز أهمية الإنفاق العام في تحقيق النمو من خلالها مكونا هاما للطلب الكلي على أساس "الطلب يخلق العرض".

ومنه يمكن القول أن النفقات العمومية لها تأثير على النمو الإقتصادي .

1- إختبار صحة الفرضيات :

بعد دراستنا للبحث بتمعن توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات و سيتم عرضها كالتالي :

✓ **قبول الفرضية الأولى** : بدراستنا للنفقات العامة في الفصل الأول عرفنا أن الدولة تعتبر النفقات العامة أداة مهمة للقيام بوظائفها على أكمل وجه و تحقيق الأهداف المرغوب فيها ، كما أن لها أثار إقتصادية مباشرة على الكميات الإقتصادية الكلية المحددة لحجم النشاط الإقتصادي (الناتج ، الإستهلاك ، الأسعار ... الخ) و آثار إقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال المضاعف الذي يبين أثر الإنفاق الإستثماري على مستوى الدخل عن طريق النفقات الإستهلاكية ، و المعجل الذي يبحث أثر التغير على الإستثمارات نتيجة التغير في الطلب الإستهلاكي .

✓ **قبول الفرضية الثانية** : السياسات الحكومية هي التي تتحكم في النفقات العامة و ذلك لإعتبار الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف و الأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية و من بينها النمو الإقتصادي ، فالنفقات العامة تتحدد حجما ونوعا و غرضا تبعا لوظائف الدولة فكلما اتسعت هذه الوظائف و تنوعت ازدادت النفقات العامة و تنوعت تبعا لذلك .

2- نتائـــج البحث :

أ- النتائج النظرية :

✓ تطور دور الدولة في الإقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام .

✓ من خلال النفقات العامة يتم التأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي من بينها النمو الإقتصادي .

✓ النفقات العامة موجهة أساسا لقطاع التسيير وذلك لكون ميزانية الجزائرهي بالدرجة الأولى ميزانية استهلاكية .

✓ تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية و معالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي ، كما تؤثر في حجم التشغيل و الدخل .

✓ تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الإقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم و تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الإقتصادي و الحد من البطالة ، أما من الناحية الإجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية و إعانات إجتماعية و يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول .

✓ تختلف ظاهرة تزايد النفقات من دولة إلى أخرى ، كما تعتبر من أحد المميزات التي تتصف بها أغلبية الدول و تعود أسبابها إلى أسباب حقيقية و أخرى ظاهرية .

✓ يعتبر الإنفاق العام على الإستثمارات العامة في شكل بنى تحتية و هياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر و غير مباشر .

✓ تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال و تحقيق أهدافها ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي من بينها النمو الإقتصادي .

✓ التوجيه الجيد لسياسة الإنفاق العام لتحقيق النمو الإقتصادي و استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التشغيل .

ب- النتائج التطبيقية : يمكن إبرازها في النقاط التالية :

✓ تخصيص الجزائر لبرامج انفاقية هامة سواءا ما تعلق منها نفقات التسيير أو نفقات التجهيز و نموها من سنة إلى أخرى .

✓ التزايد المستمر للنفقات العمومية في شكلها العام أو بشقيها (نفقات التسسير و تفقات التجهيز) .

✓ أخذ كل من نفقات التجهيز و نفقات التسيير نفس المنحنى مع النفقات العمومية.

✓ الإنفاق العام يستغرق فترة زمنية طويلة لإبراز أثره على النمو الإقتصادي .

✓ نفقات التسيير كانت جد مثالية في تفسير الظاهرة حيث كان أثرها إيجابي و أحسن من نفقات التجهيز إلا أن نفقات التجهيز كانت عكس ذلك .

✓ هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي و نفقات التجهيز فعند إرتفاع نفقات التجهيز للسنة بـ 1% يزداد النمو بـ 0.03% ، و علاقة طردية مع نفقات التسيير فعند ارتفاع نفقات التسيير للسنة بـ 1% يزداد النمو 5,36E-06 و هذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية .

3- التوصيـات :

✓ العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري من خلال استراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية و التوزيع العادل لموارد الإقتصاد على مختلف القطاعات الإقتصادية .

✓ العمل على الإستفادة من الخبرات و التجارب الأجنبية في مجال إدارة المال العام مما يحقق أهم الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية ، وفق آليات ذات فعالية عالية .

✓ يجب زيادة فعالية الإنفاق العام من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق حكومي و تحقيق معدل جيد للإدخار على اعتباره مصدرا للإستثمارات .

✓ الموازنة بين القطاع العام و القطاع الخاص و استغلال القطاع العام أحسن استخدام عن طريق رفع كفاءة و صيانة أمواله و هذا دون الضرر بالقطاع الخاص المكمل له .

آفاق البحث :

هذا البحث ما هو إلا كلمات أولية مستنبطة من الواقع النظري و الواقع الميداني للحياة الإقتصادية و هذا البحث لا يشمل سوى محاولة نشوبها بعض النقائص لأن ذلك يتطلب إلماما شبه شمولي للكثير من المحددات الأخرى .

من بين المواضيع التي نقترحها كتطوير و إثراء لهذا البحث :

- ✓ الإنفاق العام و علاقته بالتضخم .
- ✓ دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإقتصادي .

المراجع

قائمة المراجـع

❖ المراجع باللغة العربية :

❖ الكتب

01- أعاد حمود القيسي ، "**المالية و التشريع الضريبي**" ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 .

02- السعيد عبد المولى ، "**المالية العامة**" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1975 .

03- أعمر يحياوي ، "**مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة** "، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003 .

04- إسماعيل عبد الرحمن ، حزبي محمد موسى عريقات ، "**مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد**" ، الطبعة 1 ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، 1999.

05- إسماعيل شعباني ، "**التنمية الإقتصادية**" ، دار هومة ، الجزائر ، 1997.

06- إسماعيل محمد بن قانة ، "**اقتصاد التنمية:نظريات –نماذج– استراتيجيات**" ، الطبعة 1 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن .

07- باهر محمد علتم ، "**اقتصاديات المالية العامة**" ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1998 .

08- صالح ، "**مدخل لنظرية الإقتصاد القياسي دراسة نظرية بأمثلة و تمارين** " ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 .

09- جهاد سعيد خصاونة ، " **علم المالية العامة و التشريع الضريبي** "، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2010.

10- حمدي عبد العظيم ، "**السياسات المالية و النقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.

11- حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد حجازي ، "**المالية العامة**" ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر 2004 .

12- حسن مصطفى حسين ، "**المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 .

13- حسين عمر ، "**التطور الفكر الإقتصادي**" ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 .

14- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، "**الإقتصاد القياسي**" ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2009

15- خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية ، "**أسس المالية ةالعامة**" ، الطبعة 3 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان .

16- خالد واصف الوزاني ، أحمد حسين الرفاعي ، "**مبادئ الإقتصاد الكلي**" ، الطبعة 3 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، 2000 .

قائمة المراجـع

17- دالاس بيترسون ، "**الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي** " ، الجزء 1 ، ترجمة برهان الدجاني ، المكتبة المصرية ، بيروت.

18- رياض الشيخ ، "**المالية العامة في الرأسمالية و الاشتراكية**" ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1956 .

19- رفعت المحجوب ، "**المالية العامة**" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990.

20- رفعت المحجوب ، " **الطلب الفعلي** " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 .

21- زينب حسين عوض الله ، "**مبادئ المالية العامة**" ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1998.

22- سعيد عبد العزيز عثمان ، "**المالية العامة**" ، الدر الجامعية للنشر ، بيروت ، 2008 .

23- سوزي عدلي ناشد ، "**الوجيز في المالية العامة**" ، دار الجامعة الجدية للنشر ، الإسكندرية ، 2000 .

24- صالح الرويلي ، "**اقتصاديات المالية العامة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988.

25- صلاح الدين نامق ، "**نظريات النمو الإقتصادي**" ، الطبعة 2 ، دار المعارف ، مصر ، 1965.

26- طارق الحاج ،"**المالية العامة**" ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 1999.

27- علي خليل سليمان أحمد اللوزي ، "**المالية العامة**" ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 .

28- عبد المنعم فوزي ، "**المالية العامة و السياسة المالية**" ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان ، 1971.

29- عادل فليح العلي ، "**المالية العامة و القانون المالي و الضريبي**" ، الطبعة 2 ، إثراء للنشر و التوزيع ، العراق ، 2011

30- عبد المطلب عبد المجيد ،" **السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)**" ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة .

31- عبد الرزاق فارس ، "**الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية**" ، الطبعة 1 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1979 .

32- عبد الكريم صادق بركات ، "**الإقتصاد المالي**" ، جامعة دمشق ، سوريا ، 1993 .

33- عادل أحمد حشيش ، "**أساسيات المالية العامة –مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام–**" ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، لبنان .

34- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، "**الحديث في الإقتصاد القياسي**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .

35- فتح الله و لعلو ، "**الإقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الإقتصادية**" ، الطبعة 1 ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1981.

36- محمد عباس محرزي ، "**اقتصاديات المالية العامة**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

37- محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلا ، "**المالية العامة**" ، دار العلوم ، عنابة ، 2003 .

قائمة المراجـع

38- محمد عباس محرزي ، **"اقتصاديات المالية العامة–النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003،.

39- محمد طاقة ، هدى العزاوي ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ، الطبعة 2 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن 2010 .

عبد الكريم صادق بركات ، **"علم المالية العامة"** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1981 .

40- مجيد ضياء ، **"النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي"** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1999.

41- محمد عباس محرزي ، **"إقتصاديات المالية العامة"** ، الطبعة 3 ، ديوان المبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 .

42- مجدي شهاب ، **"أصول الاقتصاد العام"** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 .

43- مايكل ابد جمان ، **"الإقتصاد الكلي بين النظرية و السياسة"** ، ترجمة و تعريب محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ،الرياض ، 1988.

44- محمد البنا ، **"اقتصاديات المالية العامة"** ، الدار الجامعية ، الجزائر ، 2009 .

45- محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **"النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية"**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1998.

46- محمد عزت غزلان ، **"الإقتصاد الكلي"** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002.

47- مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية: نظريات، سياسات و موضوعات"** ، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ،2007.

48- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ،**"التنمية الإقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياستها"** ، الدار الجامعية .

49- محمد صالح تركي القريشي ، **"مقدمة في الإقتصاد القياسي"** ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان ، 2004

50- ثابت هاشم، **"التنمية الإقتصادية في المجتمع المعاصر"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

51- ناصر مراد ، **"فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق"** ، دار هومة للنشر ، 2003 .

52- نوزاد عبد الرحمن الهيتي – منجد عبد اللطيف الخشالي ، **"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"** ، دار المناهج ، عمان ، 2005.

53- هوشيار معروف ، **"التحليل الإقتصادي الكلي"** ، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005 .

54- وليد عايب عبد الحميد ، **"الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق المكومي"** ، مكتبة حسين العصرية للنشر و التوزيع ،بيروت ، لبنان ، 2010 .

55- يونس أحمد البطريق ، **"المالية العامة"** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984.

56- يلس شاوش بشير ، **"المالية العامة ، المبادئ العامة و تطبيقاتها في القانون الجزائري"** ، الدار الجامعية ، الجزائر ، 2007.

❖ المذكـــرات:

57- رفيق نزاري ، **"الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي:دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب"** ، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر، غير منشورة ، باتنة ، 2008 .

58- بودخدخ كريم ، **"دراسة أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر (2001–2009)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : نقود ومالية ، جامعة دالي ابراهيم ، الجزائر 2009-2010 .

59- فتيحة بناي ، **"السياسة النقدية و النمو الإقتصادي: دراسة نظرية"** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع : اقتصاديات المالية و البنوك ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2009 .

60- نور محمد لمين ، **"دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات"** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2012 .

61- وعيل ميلود ، **"المحددات الحديثة للنموالإقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010"** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2013-2014 .

62- ماصمي أسماء ، **"أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي ، دراسة قياساية لحالة الجزائر (1971–2011)"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص : اقتصاد كمي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014 .

63- طاوش قندوسي ، **"تأثير النفقات العمومية على النموالإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر (1970–2012)"** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص: تسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013-2014.

64- محمد مقراني ، **"أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالةو التضخمفي الجزائر (1988–2002)"** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص : اقتصاد كمي ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، 2014-2015.

❖ القوانيـن و المراسيـم :

65- العدد رقم 28 لسنة 1984 ، القانون رقم 17-84 المؤرخ في 07-07-1984 ، و المتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية .

❖ المراجع باللغة الفرنسية

❖ الكتب

66- Arrous Jean , "**les théories de la croissance**" , édition du seuil , 2006.

67- Eric Bousserelle , "**Dynamique économique-croissance**, **crises**, **cycles** " , Gualino éditeur , paris , 2005 .

68- Katheline Schubert , "**Macroéconomie comportements et croissance**", vuibert , 1996

69- Maré Nouchi , "**croissance-histoire économique**" , édition hazan , paris , 1990

70- Stanley Fischer et autres , "**Macro économie**", 2éme édition , édition dunod , paris , 2002.

71- Philippe Darreau , "**croissance et politique économique**" , 1er edition . 2003 , editions de boeck université , Belgique .

72-Maurice Duverer, "finances publique" , 7e édition mise a jour, paris : presseses universitaires de france,1971.

❖ مواقع الأنترنت

www.startimes.com/?t=32344602 -72

www.ali ahmed ali.com/forum/-قسم-محاسبة-المنشآت-المتخصصة-14/المحاسبة-الحكومية-العامة-9448 النفقات -73

http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg -74

http://www.bank-of-algeria.dz -75

WWW.ONS.DZ-76

Algeria :Statistical Appendix -77